تقويم وتطوير منظمات الأعمال المنهارة

دراسة تطبيقية في منظمات أعمال مختارة للفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٥

أ.د. مؤيد عبد الحسين الفضل

الباحثة زينب رعد صالح

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المبحث الأول: منهجية البحث:

أولا: مشكلة البحث:

تعاني المنظمات بشكل عام ومنظمات الاعمال بشكل خاص في العراق وذلك في الفترة ما بعد سنة ٢٠٠٣ من مشكلات كثيرة بعضها يتعلق بالعملية الانتاجية ضمن البيئة الداخلية للمنظمة وبعضها يتعلق ببيئة العمل الخارجية المؤثرة على عمل المنظمة، وهذه المشكلة تشمل كل من المنظمات الإنتاجية والخدمية في ظل مؤثرات عناصر البيئة الداخلية وكذلك عناصر البيئة الخارجية، والذي أدى الى فقدان الحصة السوقية على حد سواء لها، ومن ثم تراكم الإنتاج وعدم تسويقه. وأدى كذلك الى استحقاقات مختلفة، منها عدم القدرة على دفع الأجور والرواتب للعاملين، وسببه الرئيسي هو عدم تحقيق الأرباح والايرادات اللازمة مما اضطر بعض هذه المنظمات الى التوجه نحو الدولة من اجل دفع الأجور والرواتب المذكورة من الموازنة العامة للدولة، وهذا الامر في نهاية المطاف سوف يدفع بهذه المنظمات الى الانهيار التنظيمي ومن ثم تصفية نشاطات المنظمة وخروجها من السوق وهذا مضمون مشكلتنا ومحور بحثنا الحالي.

ثانيا: أهمية البحث:

إن بحثنا هذا يأتي ضمن إطار البحث في كيفية التصدي لحالة التردي في القطاع الصناعي في ظل مؤثرات البيئة الخارجية والداخلية، إذ لا يمكن الركون بشكل كامل لواقع الاقتصاد أحادي القطب (الاقتصاد الريعي) من دون أن يكون هنالك دور للقطاع الصناعي بمكوناته الأساسية وهي منظمات القطاع العام والخاص والمختلط في مساندة الموازنة العامة للدولة لتوفير جزء من الإيرادات اللازمة لدعم

الاقتصاد العراقي من خلال دعم الناتج القومي الإجمالي لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي وبالتحديد منظمات الأعمال الإنتاجية والخدمية التي تشكو بشكل عام من مشاكل في الإنتاج والتسويق ضمن البيئة الداخلية لها، ومن أهم مؤشرات البيئة الخارجية، وهي التي تتسم بالطبيعة الاقتصادية هي ظاهرة الاغراق السوقي للبضائع وعدم وضوح ملامح الاستقرار الاقتصادي ولذلك لابد من التصدي للمشكلة والعمل على تحديد عوامل تطوير هذه المنظمات ومنعها من الانهيار ,ومما يعزز من أهمية دراستنا هذه هو انها تتناغم مع توجهات الدولة نحو الإصلاح الإداري والمالي الذي تسعى الى تحقيقه في الفترة الحالية والمستقبلية.

ثالثا: أهداف البحث:

تهدف دراستنا هذه الى تحليل ودراسة واقع حال عينة من منظمات الاعمال يتم اختيارها في الواقع العملي لمحافظة النجف الاشرف، بحيث ان نتائج هذا التحليل والدراسة سوف يكشف عن المنظمات التي تواجه مشكلة في الواقع العملي في مجال عدم تحقيق الأرباح بسبب مشكلات في العمليات الإنتاجية وكذلك مشاكل في مجال تسويق منتجاتها بسبب معوقات ناجمة من عوامل البيئة الداخلية والخارجية، وبالتحديد ما يتعلق بسياسة اغراق الأسواق بالبضاعة المستوردة، حيث سوف يتم تحليل واقع الحال وتحديد السلبيات والايجابيات (نقاط الضعف ونقاط القوة) في ظل مؤثرات البيئة الخارجية والداخلية وذلك من اجل اعداد التصورات والحلول اللازمة لمعالجة مشكلة هذه المنظمات من اجل عدم انحدارها نحو الانهيار التنظيمي ومن ثم اختفاؤها من السوق العراقية.

رابعا: فرضيات البحث:

ان فرضيات بحثنا هذا عبارة عن أربع فرضيات رئيسية وفرعية وكما يأتي:

الفرضية الاولى:

ان تقويم واقع الحال لمنظمات الأعمال المستند الى مؤثرات البيئة الخارجية والداخلية يمكن ان يكشف عن نقاط الضعف ونقاط القوة لها، ويكشف عن المنظمات التي تعاني من مشكلات عدم تحقق الربحية ومن ثم الانهيار التنظيمي.

الفرضية الثانية:

يمكن الكشف عن المنظمات غير الرابحة من خلال اعتماد مقاييس علمية مستندة الى تحليل مؤشرات التكاليف ومؤشرات الربحية.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات البيئة الخارجية والداخلية والانهيار التنظيمي. وتقسم هذه الفرضية الى ما يأتي:

١) توجد علاقة ذات دلالة احصائية ايجابية بين المؤثرات السياسية والتشريعية والتصدي للانهيار التنظيمي.

٢) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ايجابية بين المؤثرات الاقتصادية والتصدي للانهيار التنظيمي.

٣) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ايجابية بين المؤثرات التكنولوجية والتصدي للانهيار التنظيمي.

٤) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ايجابية بين المؤثرات الاجتماعية والتصدي للانهيار التنظيمي.

٥) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ايجابية بين المؤثرات البيئية والتصدي للانهيار التنظيمي.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين افاق تطوير المنظمات غير الرابحة ومؤشرات البيئة الداخلية والخارجية.

خامسا: المخطط الفرضي للبحث:

ان المخطط الفرضي للبحث كما هو موضح في الشكل (١) وهو يتكون من مرحلتين حيث في المرحلة الأولى يتم تحليل واقع حال المنظمات بشكل عام من خلال الاستبيان الأولي (قائمة فحص chek list) الذي يتم من خلال التعرف على واقع النشاط الداخلي والخارجي للمنظمة (عوامل البيئة الداخلية

والخارجية)، وفي المرحلة الثانية يتم فرز هذه المنظمات وكما هو واضح في الشكل وذلك من اجل تحديد ما يأتي:

١- منظمات الاعمال غير الرابحة والمتجهة للانهيار التنظيمي

٢- منظمات اعمال رابحة ومدعومة من قبل الدولة وهي بوضع حرج من حيث البناء التنظيمي

٣- منظمات اعمال رابحة وهي غير متجهة نحو الانهيار التنظيمي.

حيث ان الاهتمام هنا ينصب على تحديد المقاييس اللازمة لعملية الفرز المذكورة وفق مؤشرات علمية متفق عليها:

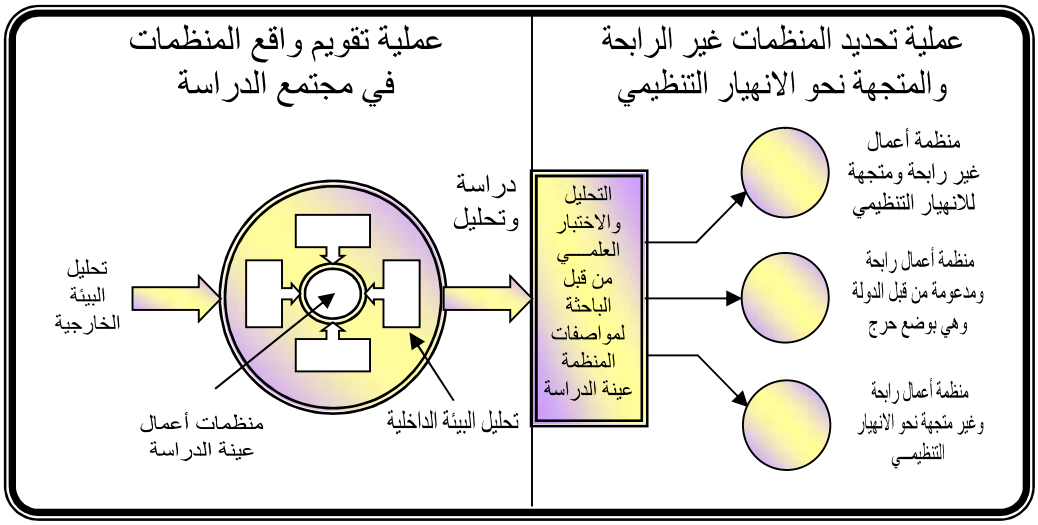

الشكل (١) طبيعة مخطط البحث الافتراضي المعتمد

سادسا: حدود البحث:

١- الحدود الزمانية للبحث: امتد نطاقها من ٢٠٠٣-٢٠١٥ وهي الفترة التي تم خلالها العمل بموجب الدستور العراقي الجديد الذي نص في الفترة ب من المادة ٢ بأن الاقتصاد العراقي يعمل على وفق نظام الية السوق، او ما يعرف بالاقتصاد الحر وكذلك المادة ٢٤ التي تؤكد على حرية انتقال الايدي العاملة والبضائع ورؤوس الاموال والمادة ٢٥ تشير الى اصلاح الاقتصاد العراقي بما يضمن الاستثمار الكامل للموارد وتنويع مصادرها وتشجيع القطاع الخاص وتنميته يضاف الى ذلك ما ذهب الية قانون الاستثمار

في العراق الذي يشير الى الاقتصاد الحر في سنة ٢٠٠٤ ثم تعديل قانون الشركات رقم ٢١ سنة ١٩٩٧ليتم العمل بموجبه بما يتلاءم والتطورات الجديدة.

٢- الحدود المكانية للبحث: تشمل منظمات الاعمال وفقاً لقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ والمعدل في سنة ٢٠٠٤ والعاملة في حدود محافظة النجف الاشرف ذات النشاط الإنتاجي او الخدمي.

سابعا: مجتمع وعينة البحث:

ان مجتمع بحثنا الحالي هو منظمات الاعمال الانتاجية العاملة في القطاع الصناعي مع الاخذ بنظر الاعتبار الأطراف المؤثرة في نشاطها وذلك مثل:

١- الدوائر العاملة في مقر الوزارة من أصحاب القرار وكذلك العاملين في مؤسسه التنمية الصناعية

٢- مؤسسات المجتمع المدني التي لها تماس مباشر مع أنشطة منظمات الاعمال وذلك مثل غرف التجارة وهيئات الاستثمار

٣- الدوائر المعنية في مجلس المحافظة وبالذات اللجان الاقتصادية وغيرها والتي يهمها نشاط منظمات الاعمال في المحافظة

٤- المؤسسات الاكاديمية بشكل عام واقسام الاقتصاد والإدارة بشكل خاص من اجل ربط النظرية بالتطبيق في الواقع العملي.

اما عينة الدراسة فهي منظمات الاعمال التي تمارس نشاطها ضمن محافظة النجف الاشرف والتي يتم تصنيفها وفق قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل في ٢٠٠٤ باعتبارها منظمات اعمال إنتاجية حيث وقع الاختيار على عينة الدراسة منها وهي كل من:

١. معمل الالبسة الرجالية في النجف.

٢. الشركة العامة للصناعات المطاطية.

٣. الشركة العامة للسمنت الجنوبية / معمل سمنت الكوفة.

والشكل الآتي يوضح فكرة مجتمع وعينة الدراسة حيث تخضع هذه المنظمات للمؤثرات الصادرة من الجهات أعلاه بالشكل الذي يؤثر إيجابيا او سلبيا على نشاطها وتشكل البيئة الخارجية لها:

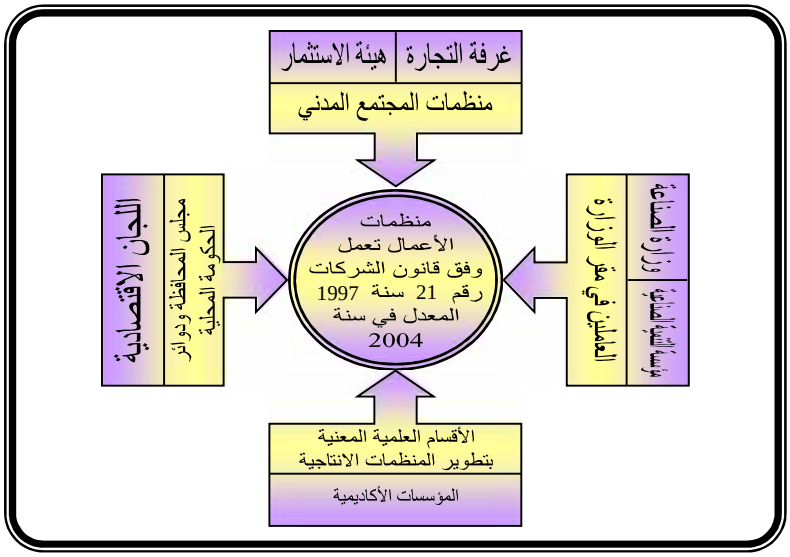

شكل رقم (٢) عينة الدراسة والأطراف المؤثرة فيها والتي تشكل مجتمع الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة

يظهر من الشكل أعلاه، ان هذه الجهات الاربع تؤثر بشكل قد يختلف من واحدة الى أخرى وذلك حسب طبيعة الموقف او المشكلة المعروضة*، وكذلك حسب طبيعة الاحتياجات للمنظمات المشمولة بنظام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل في سنة ٢٠٠٤ وكذلك حسب الموقف التقني والمالي التي تمر به المنظمات التي تم اختيارها كعينة لبحثنا الحالي، علما ان اختيار عينة البحث يتم وفق إجراءات معينة يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

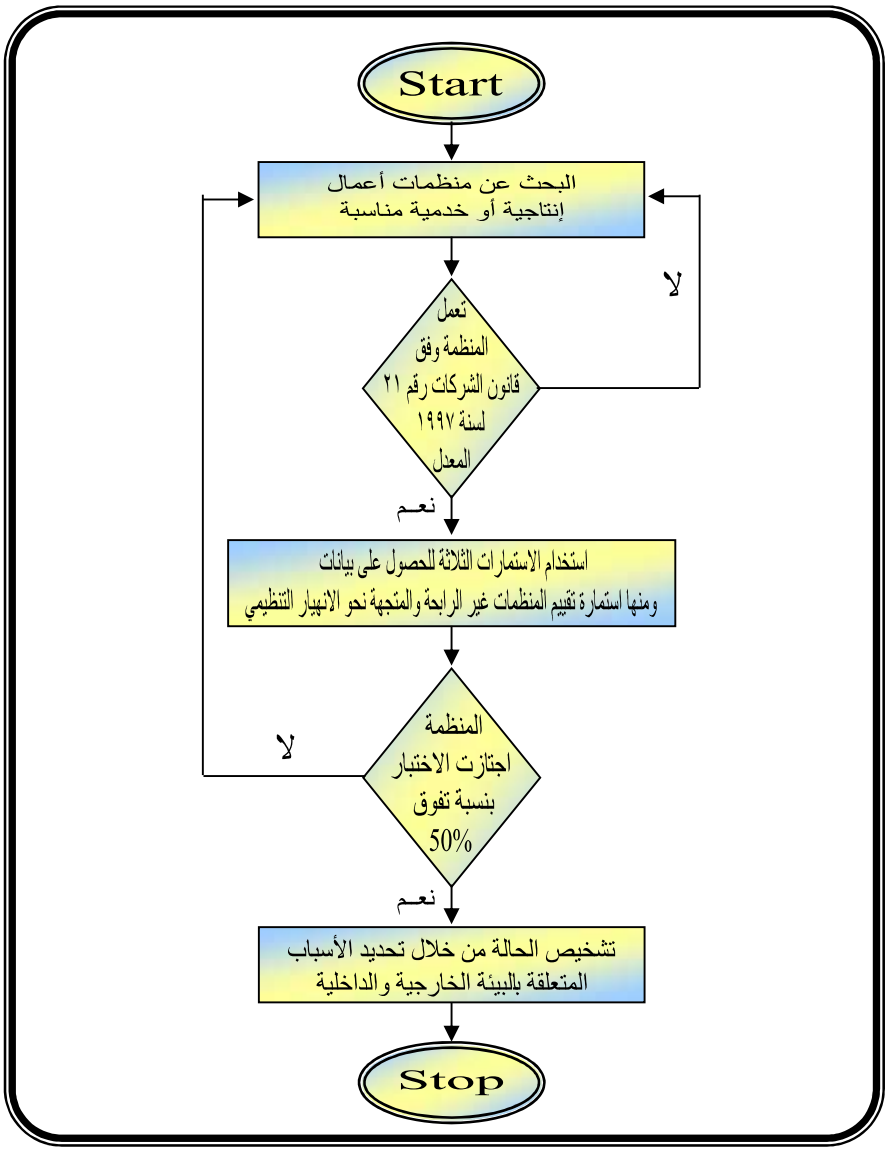

شكل (٣) المخطط الانسيابي لإجراءات اختبار المنظمات عينة الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء تحليل واقع الحال

المبحث الثاني: الإطار النظري:

اولا: مفهوم منظمات الاعمال وموقعها في الفكر الإداري:

قدم المتخصصون في الفكر الاداري تصورات داخلية عن كيفية ظهور نظريات الادارة في بداية القرن العشرين على يد كل من فردريك تايلور وهنري فايول، وترافق ذلك مع بدايات الثورة الصناعية في المجتمع الغربي. ومع نمو القطاع الخاص ورأس المال الفردي، فان الفكر الاداري بشكل عام انقسم بين اتجاهين أساسيين هما :

١. الفكر الاداري الذي يتصدى لمشكلة ادارة الاعمال.Business Management
٢. الفكر الاداري الذي يتصدى لمشكلة الادارة العامة.

لذلك فإن الادارة Administration او Management توزعت بين ما هو مرتبط بالقطاع الخاص وهو الذى أدى الى ظهور ما يعرف بإدارة الاعمال والتي عرفت من قبل (شلابي،٢٠١١: ٨١) بأنها ذلك النوع من الإدارة التي تهتم بالنشاط الاقتصادي الهادف الى تحقيق الربح المادي بشتى الوسائل. وبعض آخر من الافكار ذهب مع دراسة وتحليل مشكلات الادارة في القطاع العام وبالتحديد في ادارة الدولة وهو ما يعرف بالإدارة العامة التي يقصد بها مجموعه من الأشخاص والأجهزة القائمة تحت امرة الحكومة وبتوجيه منها لأداء الخدمات العامة[١]، ومن هذا وذاك تهدف الى ما يعرف بمنظمات ذات الطبيعة الانتاجية المادية وبعض آخر من المنظمات ذات الطبيعة الخدمية كما هو واضح في الشكل الآتي:

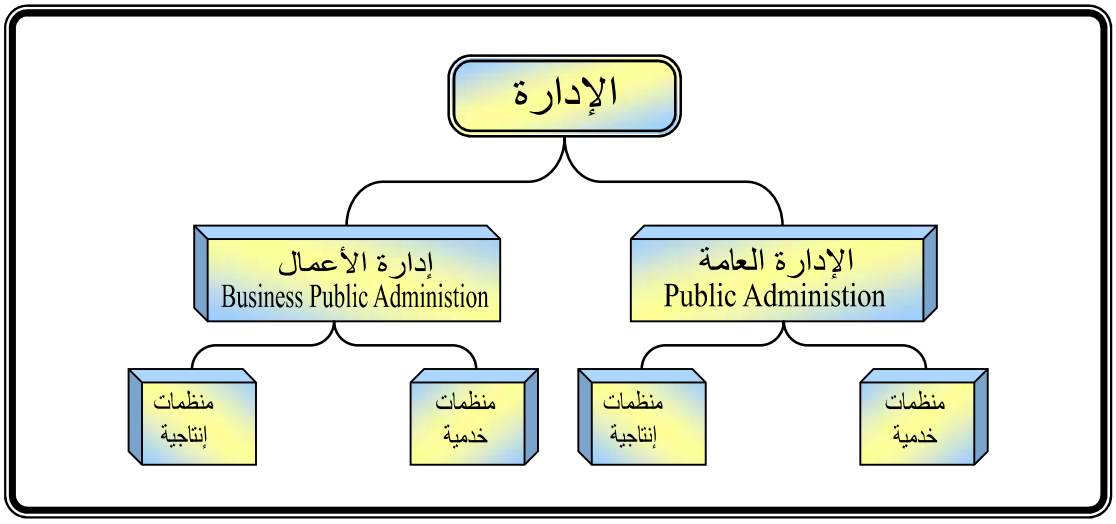

شكل (٤) تقسيمات الادارة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على ما جاء في متن الكتاب الموسوم: علماء الإدارة ورودها في العالم/سيرة ذاتية وإسهامات علمية وعملية للمؤلف الدكتور إبراهيم بن علي الملحم، من إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨

ويمكن ان تكون منظمات الاعمال مؤسسات ناجحة ويمكن ان تكون اقل نجاحا او تكون مؤسسات صغيرة اذ ان جميعها منظمات توفر سلعاً وخدمات. وهنالك منظمات تبحث عن الارباح وتحفز المالكين على المخاطرة بنقودهم ووقتهم وتشجيعهم على فتح وتوسيع منظمات أعمالهم، وهنالك منظمات اخرى مثل الجامعات، المستشفيات، الوكالات الحكومية والتي تعمل بنفس الطريقة ولكن بصورة لا تبحث عن الربح.

وقد عرف (ICKY) منظمة الاعمال بانها كيان يهدف الى انتاج او خدمه، بالاعتماد على كافة الموارد المتاحة وتحويلها الى مخرجات تلبي احتياجات المجتمع. (Icky,2004:4)

وأيضاً عرفت على انها وحدة ذات شخصية معنوية مستقلة تسعى إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمات الأعمال بصفة عامة سواء كانت تجارية أو صناعية أو استثمارية، تُسهم أيضا في تحقيق أهداف اجتماعية وقومية من خلال خلق الوظائف ومن ثم، التقليل من

نسبة البطالة والمساهمة في زيادة الدخل القومي وإشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات.
www.ngoconnect.net

في ظل التطور الحاصل في البناء الاقتصادي للمنظمات ودخولها في إطار الشراكة أي انها تعمل وفق قاعدة رأس المال المختلط بين القطاع الخاص والدولة ظهر ما يسمى بالقطاع المختلط ويعود ذلك لأسباب مختلفة أهمها:

– عدم امكانية القطاع الخاص من توفير رأس المال الازم للمشروع الجديد.

– عدم امكانية الدولة في الدخول في تفاصيل دقيقة وبذلك ظهر القطاع المختلط وعمل بنسب مختلفة على الاغلب ٤٩% للخاص و٥١% للعام وكي تضمن الدولة الهيمنة وتوجيه المشروع نحو خدمة الصالح العام.

ثانيا: مفهوم منظمات الاعمال غير الرابحة:

المنظمات غير الرابحة موجودة في جميع انحاء العالم ويتم تعريفها من قبل ضرورتها لإعادة استثمار جميع الايرادات الفائضة لتحقيق الأرباح، وعدد من المنظمات غير الرابحة هي منظمات خيرية او خدمية والتي تعمل للتخفيف من الفقر والنهوض بالتعليم او الدين او التنمية او غيرها من الخدمات المفيدة للمجتمعات المحلية.

تعرف منظمات الاعمال غير الرابحة بأنها منظمة تهدف في الأساس الى دعم نشاط او عدد من الأنشطة العامة او الخاصة من دون أي مصلحة تجارية او هدف ربحي او الدعوة اليه او الانخراط فيه ينشط هذا الشكل من المنظمات في مجالات واسعة كالمساعدات الإنسانية والبيئة وحماية الحيوان والتعلم والفنون والرعاية الصحية والقضايا الاجتماعية والمؤسسات الخيرية والسياسية والبحوث والرياضة وغيرها من المساعي.

كما عرفها الشهلوب بأنها المنظمات التي تقدم خدمة واسعة للمجتمع من دون ان تكون الربحية هدفها الرئيس. (الشهلوب،٢٠١١ :).

ويذكر الشهلوب أيضا بأن المنظمات الغير رابحة هي قطاع وسط بين قطاعين، وهما القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فالقطاع الحكومي او العام ليس جزءا من هذه المنظمات التي تصف بأنها منظمات مجتمعية كما انها لا تدخل اطلاقا في القطاع الخاص الذي يصف بأنه قطاع ربحي.

ثالثا: العوامل المؤثرة في عمل منظمات الاعمال:

هنالك عدد من العوامل (المؤثرات) التي تؤثر على المنظمات بشكل عام ومنظمات الاعمال بشكل خاص. وان هذه العوامل يمكن ان يكون لها تأثير بشكل كبير وجذري على فشل او نجاح المنظمات. (Daft,2003:126)

وكما اوضحت (ابتهال،٢٠١٣) ان هذه المؤثرات تقسم الى نوعين وهما: المؤثرات الخارجية والمؤثرات الداخلية (ابتهال،٢٠١٣: ٦٦)، ويمكن توضيح المؤثرات الخارجية وكما بين (Robbins,2004) هي تلك المؤثرات التي تكون خارج حدود المنظمة وتضم (المؤثرات السياسية، المؤثرات الاقتصادية، المؤثرات التكنولوجية، المؤثرات المناخية).

اما المؤثرات الداخلية فهي تلك المؤثرات التي تكون لها علاقة بوضع الاهداف وتحقيقها وتتضمن (العمال، الآلات، الموارد المالية، الادارة والتنظيم) والتي ترتبط بالعمليات اليومية للمنظمة (nath,2005).

وفيما يأتي توضيح لهذه العوامل المؤثرة:

اولا: المؤثرات الخارجية: ان هذه المؤثرات تفعل فعلها في البيئة الخارجية التي تعمل فيها المنظمة، وهي اما ان تسهل عمل المنظمة او تعمل على الحد من نشاطها، وفيما يأتي توضيح لأهمها:

١- المؤثرات ذات الطابع السياسي، اذ إن الاستقرار السياسي في البلد يشجع على استقطاب منظمات الاعمال ودفع عجلة الانتاج والعكس يحصل عند عدم استقرار وضع البلد السياسي. (منور وفتحية،٢٠٠٧: ٣٤٢)

٢- المؤثرات ذات الطبيعة الاقتصادية، ويقصد بذلك كل ما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي من حيث العلاقة بالعملات الاجنبية وقوة العملة الداخلية وطبيعة السياسة النقدية والسياسة المالية للدولة بما في ذلك الحماية الكمركية. (Robbins,2000:71)

٣- المؤثرات ذات الطبيعة التكنولوجية، يذكر (ياسين،٢٠١٠ :68) ان التطور التقني والتكنولوجي في العالم يؤثر من خلال الدفع باتجاه ما يعرف بالاندثار الاقتصادي والتقادم ومن ثم امكانية الاستحواذ على ميزة تنافسية من عدمها.

٤- المؤثرات المناخية: اذ ان ارتفاع درجات الحرارة وانخفاضها وكذلك للكوارث الطبيعية وهطول الامطار بغزارة كلها عوامل ومؤثرات تحد او تستقطب منظمات الاعمال. (السبيعي،٢٠٠٧ :٢٤)

ثانيا: المؤثرات الداخلية: وهي تلك المؤثرات التي تدور في داخل منظمة الأعمال، وعلى الاغلب تخضع لقراراتها الذاتية، ويمكن توضيح اهمها:

١- المؤثرات المرتبطة بالموارد البشرية: اذ ان مهارات العاملين واختصاصاتهم وعددهم وتوافر رأس المال الفكري، هو من الامور المؤثرة في انسيابية العمل لمنظمة الاعمال. (الجشعمي،٢٠٠٣ :٢٤)&(Templeton,2000:133)

٢- المؤثرات المرتبطة بالمكائن والمعدات، حيث ان المستوى التقني لهذه المكائن من حيث الصيانة الوقائية والصلاحية وكذلك الطاقات التصميمية وغير ذلك، له تأثير مهم في عمل المنظمات.(Nicholas,2001:212)

٣- المؤثرات المرتبطة بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم رأس المال التشغيلي وكالك لدعم الاحتياجات الاخرى المختلفة له تأثير مهم في انسيابية عمل المنظمة (Kurgun et.al,2011:349)

٤- المؤثرات المرتبطة بالادارة والتنظيم، اذ ان بعضهم يعتقد بأن هذا المؤثر هو من اهم ما ورد اعلاه باعتبار ان الادارة تستطيع السيطرة وتسخير كل ما ورد اعلاه لخدمة المنظمة، وهو مؤشر على تطوير ونجاح المنظمة، اذ كلما كان مستوى الادارة والتنظيم عالياً، فان هذا يعني استقرار المنظمة واستمرارية عملها في السوق. وعكس ذلك فان هذا الامر يدعو الى الانهيار التنظيمي، (الفضل،٢٠٠٧ :٦٣) وهذا ما سوف نتعرف عليه في الفقرة اللاحقة.

رابعا: مفهوم الانهيار التنظيمي Concept of Organizational Burnout

نبدأ بتوضيح مفهوم الانهيار من الجانب اللغوي، حيث نجد ان مصدر الفعل (انهار)، وجاء في المعجم

الوسيط (انهار: انهدم). وفي التنزيل العزيز: التوبة آية ١٠٩ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ)).

وتعود كلمة الانهيار في أوائل ظهورها على يد غراهام غرين في عام ١٩٦٠ في كتابه A burn-out case . (عبود،٢٠١٤، ١٤٢).

في عام ١٩٦٧ قام العالم Thompson بدراسة مؤشرات الانهيار التنظيمي وركز على العوامل الملموسة المتعلقة بالابعاد التنظيمية لسهولة الوصول الى دليل قاطع كيف يمكن ان تسهم هذه المؤشرات في حدوث الانهيار، ولم يكن من السهل جمع البيانات من قادة الشركات التي تعاني الانهيار لا سيما اذا كان الامر يتعلق بمركزها المالي مما جعلها تركز بشكل اكبر على هذه العوامل.(SAPÇI,2007:4)

في أواخر ١٩٧٠ واوائل ١٩٨٠ كانت هنالك دراسات ركزت على العقلية السائدة في المنظمات وكيف يمكن ان توفق بين دورة حياة المنتوج والمنظمة على اعتبار ان دورة حياة المنتج هي مؤشر لمراحل حياة المنظمة الذي أكده كوتلر ١٩٨٠ من خلال عرضه لكيفية الاستجابة التنظيمية للطلب الخارجي على السلعة كمؤشر محتمل للانهيار وهذا ما أكده Johnson&Weitzel عام ١٩٨٣ (SAPÇI,2007:5).

ثم أضاف الطبيب النفسي الأمريكي Freudenberger في عام ١٩٧٥ وصفا علميا للانهيار واصفا اياه بظاهره علمية يمكن تعريفها بانها (عبارة عن متلازمة نفسية ردا على الضغوطات الشخصية المزمنة في العمل) (عبود،٢٠١٤، ١٤٢).

في عام ١٩٨٣ قام العالم (Greenhalgh) بدراسة اتفق فيها مع العلماء السابقين حول مفهوم الانهيار التنظيمي وكيفية حدوثه لكنه استثنى عوامل البيئة الخارجية الامر الذي جعلهم يعارضونه بشدة لان البيئة هي متغيرة باستمرار وهذا التغير له تأثير على قضايا حاسمة بالنسبة للمنظمة مثل (التطور، الاستجابة الاستراتيجية، القدرة على مواجهة المنافسة).(SAPÇI,2007:6)

اضاف العالمان (Hambrick&Schecter 1983) ان عدم القدرة على التحكم باستراتيجيات التشغيل وصحة استخدامها بالاضافة الى قلة الكفاءة في تنظيم المشاريع وانعكاسها على المبادرات تعد مؤشراً واضحاً للانهيار من قبل اصحاب المصلحة.

وكانت بحوث كل من العلماء (Adizes 1979 ، Kimberly&Mells 1980 ، Quinn&Cameiron ١٩٨٣ ، Mintzbrj 1984) تنص على ان الانهيار ذو علاقة مباشرة بالابعاد التنظيمية التي تشكل ردود فعلية على بيئتها.(SAPÇI,2007:6)

وقد تباينت اراء الباحثين حول تحديد مفهوم الانهيار التنظيمي اذ عرف كل من (kivrak&arslan,2008:271) الانهيار التنظيمي على انه عدم قدرة المنظمة على الوفاء والقيام بجميع التزاماتها. واوضح (MCKINLEY,٢٠١٤:٩٠) بأنه حالة انخفاض مطلق وكبير في قاعدة موارد المنظمة والذي يحدث في فترة محددة من الزمن. بينما (Carmeli&Sheaffer,2009:364) معرجا الى وصفه كأنه دولة تنهار تحتوي على عدد من الفقراء وتفتقر للقدرة على التكيف، لذلك الانهيار هو ظاهرة بيئية أو تنظيمية التي تحدث رغما عنهم ويؤدي إلى تآكل قاعدة الموارد للمنظمة.

واشار (Klaus Heine,2013:10) الى انه عملية تؤدي في نهاية المطاف إلى الموت التنظيمي. وذكر (Recker,2002) وزملاؤه ان الانهيار التنظيمي يعبر عن الحالة التي تحدث عند فشل المنظمة في توقع، تخمين وتجنب الضغوط الخارجية والداخلية المحيطة بها بحيث لا تستطيع التكيف معها بالشكل الذي يهدد بقاؤها على المدى البعيد. وأوضح (Gorgin,2011:308) بأنه مصطلح يستخدم لوصف التغيرات السلبية التي تواجه المنظمة على شكل مواقف تعبر عن استجابتها لها بسلوكيات معينة للحد من الضغوط التي تواجهها. اما (Cannon& Edmondson,2005:300) فذهبا الى تعريفه بأنه انحراف عن النتائج التي تتوقع المنظمة تحقيقها وهذا يشمل كل من الأخطاء التي يمكن تجنبها والنتائج السلبية التي لا يمكن تجنبها. ونظرا لان العصر الحالي ينظر الى المنظمات كأنها كائن حي فقد اشار كل من (George & jones,2012 :566) الى مفهوم الانهيار التنظيمي هو بمثابة الإرهاق النفسي والعاطفي، أو الارهاق البدني. في حين ذهبا (Karn& Digby,2013:28) الى تعريف اخر للانهيار التنظيمي على انه النقص في قاعدة الموارد للمنظمة على مدى فترة من الزمن.

من خلال ما تقدم نجد ان هنالك تبايناً واضحاً في تحديد مفهوم الانهيار التنظيمي بالنسبة للكتاب والباحثين، اذ نجد بعضهم يوعز اسباب الانهيار الى عدم قدرة المنظمة على التكيف مع التغيرات البيئية

وضغوط العمل والأخر واعزا إياه الى ان سببه عدم قدرة المنظمة على القيام بجميع التزاماتها.

خامسا: مصادر الانهيار التنظيمي Resources of Organizational Burnout

يحدث للمنظمة انخفاض مطلق كبير في مواردها مع مرور الوقت. وكثيرا ما يرتبط الانهيار التنظيمي و التدهور البيئي بشكل كبير، بمعنى اخر ان المنظمات في المجال التنظيمي تواجه حالات مثل الانكماش او الضرائب بمعدلاتها المتغيرة ، بشكل عام هنالك ثلاثة عوامل تتسبب في الانهيار التنظيمي كما ذكرها (Daft,2010:358,359):

١. الضمور التنظيمي: يحدث الضمور للمنظمات عندما تحدد نموها المنظمات بعض العوامل فتصبح غير فعالة فضلا عن ذلك لابد من الاشارة الى عدم قدرتها على التكيف مع البيئة. ولا يعد النجاح عاملاً لعدم ضمور المنظمات فهنالك عدد من النجاحات التي أعقبها ضمور وفشل.

٢.القدرة الاستراتيجية المحدودة: الذي يصيب غالبا المنظمات الناشئة والصغيرة هو عامل يمنعها من الازدهار لأنه يظهر في تحولات المنظمة للاستجابة مع التغيرات الحاصلة في اذواق المستهلكين، او الوضع الاقتصادي فهي لا تمتلك القدرة على تحديد اي استراتيجية هي الافضل.

٣. التدهور البيئة أو المنافسة: هو عبارة عن انخفاض في طاقة المنظمة ومواردها بالإضافة الى في بيئة العمل ككل فلا تستطيع مجاراة ما يحدث، فمن ثم يتوجب عليها تقليص نشاطها او التحول الى نشاط آخر.

ويبين (Hall & Adler,2013:193) ان هناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى الانهيار التنظيمي تتمثل بالآتي:

١- الجمود وعدم السعي للتحالف مع المنظمات التي تساعدها على تخطي الازمة الامر الذي يؤدي الى فشلها.

٢-نجاح منظمات يكون ذا أثر سلبي على منظمات اخرى في نفس قطاع عملها فهي تسيطر على السوق وتتمتع بأنانية مفرطة فلا تهتم الى تأثيرها على باقي المنظمات.

٣- ضعف النظام المحاسبي هو أحد أهم أسباب الانهيار التنظيمي.

في حين يحدث الانهيار من وجهة نظر (Weitzel& Jonsson,1989:94) عندما تفشل المنظمة بالتوقع والاعتراف، وتجنب، تحديد، أو التكيف مع الضغوط الخارجية أو الداخلية التي تهدد المنظمة.

سادسا: ابعاد الانهيار التنظيمي: تم تبني نموذج Pretorius للانهيار في تحديد ابعاد الانهيار التنظيمي في منظمات عينة الدراسة ولعل ابرز الأسباب وراء اختيار هذا النموذج هو الشمولية من حيث العناصر المسببة للانهيار وهي العناصر (الداخلية، الخارجية، البشرية، الهيكلية والمالية). وهذه العناصر هي:

أولا: العناصر الداخلية: وهي متمثلة بمجموعة من العناصر هي جودة المنتجات والقدرة على المنافسة والكفاءة الانتاجية. ويذكر (Kotler) ان الحفاظ على جودة المنتجات والابداع فيها من شأنه ان يساعد المنظمة على المنافسة وذلك من خلال توسيع درجة اختلاف نوعية المنتج بين المنافسين (Kotler,2014:248).

ثانيا: العناصر الخارجية: ويقصد بها كل القوى التي لها تأثير على كل التنظيمات. والتي تمثل بالتغيرات المستمرة التي تتعرض لها المنظمة عينة الدراسة وذلك مثل: القوى السياسية والقانونية، القوى الاقتصادية، والبيئة الطبيعية، وغير ذلك.(محمد،٢٠١١:٥٤)

ثالثا: العناصر البشرية: تهتم كثير من الدراسات والبحوث حول اهمية العنصر البشري وما يلعبه من دور رئيسي في اعمال المنظمات وتتمثل هذه العناصر بالقيادة والإدارة العليا، المهارات، السلوك، القابليات، والقدرات. ويقصد بالقدرات هي الموارد الملموسة وغير الملموسة والتي يمكن استغلالها عن طريق القدرات البدنية والعقلية لتحقيق هدف معين، وهنالك نوعان من القدرات هي القدرات الادراكية والقدرات الجسدية (Serim,et,2014:110). اما المهارات فهي القدرة على فهم العمل بشكل فعال واستخدام هذه المعرفة في تعزيز الاهداف التنظيمية (Colquittet ,2013:427)، أما القابليات فهي تتمثل بمستوى المعرفة والمهارات والاتجاهات الموجودة لدى الافراد وكيفية استغلالها (Lu&Lv,2012:1357).

رابعا: العناصر الهيكلية: للهيكل التنظيمي مسميات كثيرة كالبناء التنظيمي والتركيب التنظيمي والشكل التنظيمي وهذه المصطلحات جميعها تحاول ان توضح مفهوم (Organization Structure).

وقد عرفه (James) على انه نمط او شكل المجاميع والوظائف داخل المنظمة وهو مهم للأفراد والعاملين

داخل المنظمة لتوجيه سلوكهم في المنظمة لأداء الاعمال (James,2003:378).

وان عناصر الهيكل التنظيمي هي:

١- المركزية التي تعرف على انها مستوى التدرج الهرمي وامتلاك صلاحية اتخاذ القرارات. ويوضح ايضا ان القرارات عندما تتخذ في المستويات العليا فقط فان ذلك يدل على المركزية وعندما يتم اشراك المستويات الدنيا فان ذلك يدل على اللامركزية. (Daft,2001:18)

٢- التعقيد والتجزئة: يتميز الهيكل التنظيمي بتقسيم الاعمال الى عدد من المهام يقوم بهذه المهام الوحدات الادارية في المنظمة، ويشير السالم الى ان التعقيد هو درجة التقسيم والتجزئة للأعمال والعلاقات داخل المنظمة.(السالم،٢٠٠٠ :٦٢)

خامسا: العناصر المالية: يعد العجز في التمويل من الأسباب الرئيسية في انهيار المنظمات حيث يجب مراقبة المصاريف والارباح أي مراقبة الأوضاع المالية من رأس المال وتدفق النقدي والديون وغيرها من الأمور المالية.

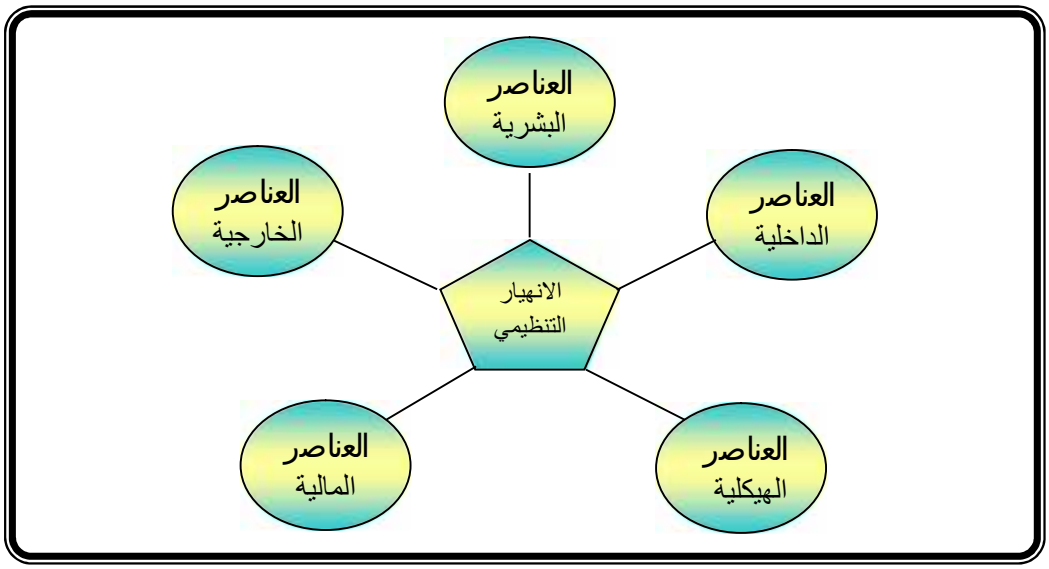

شكل (٥) نموذج Pretorius للانهيار

المصدر: محمد، محمد جاسم ،(٢٠١١)، "إدارة مخاطر الائتمان واثرها في منع الانهيار التنظيمي"، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، ص ٤٩.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي:

اولا: متطلبات النهوض بواقع المنظمة عينة البحث:

ان المنظمة التي وقع عليها الاختيار بعد تقويم واقع الحال في الفصول السابقة هي معمل إطارات بابل، باعتبارها هي عينة الدراسة والذي كانت نتيجة الفحص والاختبار انه حصل على ٢٥% كتقدير للعوامل الواردة في استمارة الفحص، وعند تحليل واقع الحال في المنظمة المذكورة للفترة من (٢٠٠٣_٢٠١٥) فإن انتاج المعمل من الإطارات كان بمستوى منخفض جدا مع وجود فترات توقف كثيرة، وان سجلات المعمل تكشف عن تردي كبير في واقع الحال، في هذا المبحث سيتم التركيز على معرفة مستوى فقرات وابعاد الدراسة، باستخدام الوصف الاحصائي من وسط حسابي وانحراف معياري، ومعرفة مدى تناسق فقرات الاستبانة، وذلك من خلال أسلوب التحليل العاملي لها، وجودة ملائمة المقياس لكل متغير رئيس، والكشف عن مقدار وطبيعة علاقات التأثير بين متغيراتها الرئيسة، (العوامل الخارجية والداخلية والتصدي للانهيار التنظيمي)، وسوف يتم الاعتماد على برنامج (SPSS.v.20)، ويتطلب الامر هنا تحديد عينة من العاملين المبحوثين مع وصف وتشخيص لمتغيرات الدراسة والتحليل الاولي للنتائج وهو ما سوف يرد أدناه.

ثانيا: وصف وتشخيص متغيرات البحث والتحليل الأولي للنتائج:

يشتمل هذا المبحث على عرض البيانات والمعلومات وتحليلهما، والتي اظهرتها استمارات الاستبانة من خلال تحليل آراء عينة المبحوثين واستجاباتهم من مجتمع الدراسة وعلى وجه التحديد من عينة الدراسة النهائية وهو المعمل الذي كشف الفحص والتحليل بانه يتجه نحو الانهيار التنظيمي وهذا الوصف ينطبق على معمل اطارات بابل والذي يتضمن كل متغيرات الدراسة، إذ يهدف هذا المبحث الى معرفة ما تصبو اليه الباحثة من تقويم لواقع حال المنظمات عينة الدراسة وذلك من اجل بيان العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة بـ(المؤثرات الخارجية، المؤثرات الداخلية والتصدي للانهيار التنظيمي)، وقد استخدمت الباحثة لهذا

الغرض اسلوب (Likert) الخماسي الذي يتوزع من اعلى وزن له (٥) درجات لتمثل حقل الاجابة (اتفق تماما) الى اوطأ وزن له والذي اعطي له (١) درجة واحدة لتمثل حقل الاجابة (لا اتفق تماماً) وبينهما

ثلاثة اوزان اخرى (٤-٣-٢) لتمثل حقول الاجابة (اتفق – محايد – لا اتفق) على التوالي، ويتم ذلك من خلال استعمال الحد الادنى والاعلى للاستجابة والوسط الحسابي، والانحراف المعياري ، إذ إن كل بُعد يحصل على وسط حسابي افتراضي اقل من (٣) فهو مرفوض.

اولاً: تحليل آراء عينة المبحوثين حول متغير المؤثرات الخارجية

سيتم في هذه الفقرة عرض وتحليل استجابة آراء عينة المبحوثين حول متغير المؤثرات الخارجية على وفق نتائج التحليل بالبرامج المناسبة، والمتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات العينة ، ويشير الجدول (١) الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير المؤثرات الخارجية، الذي يتضمن على النسب المئوية والاوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابات عينة المبحوثين .

جدول (١) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤثرات الخارجية

ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
						فقرات المؤثرات السياسية والتشريعية
1	i1	1.00	5.00	3.00	4.29	.89
2	i2	3.00	5.00	3.00	4.33	.53
3	i3	1.00	5.00	3.00	4.07	.93
4	i4	2.00	5.00	3.00	3.72	1.07
5	i5	1.00	5.00	3.00	4.13	1.00
6	i6	4.00	5.00	3.00	4.32	.47
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

			الأقصى			
	فقرات العوامل الاقتصادية					
1	i7	3.00	5.00	3.00	4.48	.53
2	i8	3.00	5.00	3.00	4.27	.51
3	i9	3.00	5.00	1.00	3.52	1.35
4	i10	3.00	5.00	2.00	3.80	.85
5	i11	3.00	5.00	3.00	4.27	.51
6	i12	3.00	5.00	1.00	4.14	.83
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	فقرات المؤثرات التكنولوجية					
1	i13	2.00	5.00	3.00	4.25	.63
2	i14	3.00	5.00	3.00	4.19	.62
3	i15	1.00	5.00	3.00	4.20	.76
4	i16	1.00	5.00	3.00	3.48	1.16
5	i17	1.00	5.00	3.00	3.57	1.02
6	i18	1.00	5.00	3.00	3.23	1.13
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	فقرات المؤثرات الاجتماعية					
1	i19	1.00	5.00	3.00	3.97	.94

2	i20	2.00	5.00	3.00	3.88	.93
3	i21	1.00	5.00	3.00	3.08	1.14
4	i22	2.00	5.00	3.00	4.11	.76
5	i23	2.00	5.00	3.00	4.10	.78
6	i24	1.00	5.00	3.00	3.45	1.12
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	فقرات المؤثرات البيئية					
1	i25	2.00	5.00	3.00	3.79	.83
2	i26	1.00	5.00	3.00	3.94	.84
3	i27	2.00	5.00	3.00	3.20	1.00
4	i28	2.00	5.00	3.00	3.97	.77
5	i29	2.00	5.00	3.00	3.82	.71

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

جدول (٢) الوصف الإحصائي للمؤثرات الخارجية

ت	الابعاد المستقلة	الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	النسبة المئوية	ترتيب الابعاد
1	المؤثرات السياسية والتشريعية	4.14	.81	.828	1
2	العوامل الاقتصادية	4.08	.76	.816	2
3	المؤثرات التكنولوجية	3.82	.88	.764	3
4	المؤثرات الاجتماعية	3.76	.94	.752	5
5	المؤثرات البيئية	3.74	.83	.748	6
	إجمالي المؤثرات الخارجية	3.90	.84	.76	4

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

وفيما يأتي عرض لاهم النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول كل متغير من متغيرات المؤثرات الخارجية:

١- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول متغير المؤثرات السياسية والتشريعية:

ويتضح من الجدول (٢) بان الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير المؤثرات السياسية والتشريعية قد بلغ (٤,١٤) والانحراف المعياري العام قدره (.٨١) وبنسبة مئوية بلغت (٠,٨٢)، ومن ثم فان الوسط الحسابي العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على ان المؤثرات السياسية والتشريعية لها انعكاس على اداء هكذا نوع من المنظمات، ويتضح من الجدول بان الفقرة (i2) قد حصلت على اعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (٤,٤٤) وقد حصلت بعض الفقرات على نسب اعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الاوساط الحسابية الموزونة بين [٣,٧٢-٤,٣٢] وهي نسبة جيدة.

٢- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول متغير العوامل الاقتصادية:

يشير الجدول (١) الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير العوامل الاقتصادية الذي يتضمن على النسب المئوية والاوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابة عينة المبحوثين.

ويتضح من الجدول (٢) بان الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير العوامل الاقتصادية قد بلغ (٤,٠٨) والانحراف المعياري العام(٠.٧٦)ونسبة مئوية بلغت (٠,٨١)، ومن ثم فان الوسط الحسابي العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على ان التغيرات الاقتصادية بكافة الاتجاهات تنعكس على اداء المعمل المبحوثة ويتضح من الجدول بان الفقرة (i7) قد حصلت على اعلى نسبة ، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (٤,٤٨)، اما بقية الفقرات فقد حصلت على نسب اعلى من بعضها، إذ تراوحت قيم الاوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين[٤,٢٧-٣,٥٢] وهي نسبة جيدة .

٣- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول متغير المؤثرات التكنولوجية:

يشير الجدول (١) الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير المؤثرات التكنولوجية، والذي يتضمن على النسب المئوية والاوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري،التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابة عينة المبحوثين.

ويتضح من الجدول (٢) بان الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير المؤثرات التكنولوجية قد بلغ (٣,٨٢) وانحراف معياري عام قدره (٠,٨٨) ونسبة مئوية بلغت (٠,٧٦)، ومن ثم فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على أن التطورات التكنولوجية لها أثر واضح في تطور اداء المعمل المبحوث ويتضح من الجدول بان الفقرة (i13) قد حصلت على اعلى نسبة إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (٤,٢٥)، اما بقية الفقرات فقد حصلت على نسب اعلى من بعضها ، إذ تراوحت قيم الاوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين [٣,٢٣ – ٤,١٩] وهي نسبة جيدة .

٤- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول متغير المؤثرات الاجتماعية:

يشير الجدول (١) الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير المؤثرات الاجتماعية، والذي يتضمن النسب المئوية والاوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري، التي من خلالها يمكن التعرف

على مدى الانسجام والتجانس في استجابة عينة المبحوثين.

ويتضح من الجدول (٢) بان الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير المؤثرات الاجتماعية قد بلغ (٣,٧٦) وانحراف معياري عام قدره (.٩٤) ونسبة مئوية بلغت (٠,٧٥)، ومن ثم فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على أن المعمل المبحوث يتأثر بالتغيرات والأنماط الاجتماعية السائدة، ويتضح من الجدول بان الفقرة (i22) قد حصلت على اعلى نسبة إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (٤,١١)، اما بقية الفقرات فقد حصلت على وسط حسابي موزون نسبته ٤,١٠- [٣,٠٨] وهي نسبة جيدة.

٥- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول متغير المؤثرات البيئية:

يشير الجدول (١) الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير المؤثرات البيئية، والذي يتضمن على النسب المئوية والاوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابة عينة المبحوثين.

ويتضح من الجدول (٢) بان الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير المؤثرات البيئية قد بلغ (٣,٧٤) وانحراف معياري عام قدره (.٨٣) ونسبة مئوية بلغت (٠,٧٤)، ومن ثم فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على أن التغيرات المناخية والبيئية تنعكس سلباً على اداء المعمل المبحوث، ويتضح من الجدول بان الفقرة (i28) قد حصلت على أعلى نسبة اذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.97)، اما بقية الفقرات فقد حصلت على نسب اعلى من بعضها، إذ تراوحت قيم الاوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين [٣,٢٠ – ٣,٩٤] وهي نسبة جيدة .

وعند المقارنة بين المؤثرات الخارجية فقد تبين بان المؤثرات السياسية والتشريعية هي الأعلى حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٤,١٤) وهذا يدل على ان الاضطرابات السياسية والقوانين والتشريعات أخذت الاهتمام والتركيز الأكثر من قبل الافراد في المعمل المبحوث.

ثانياً: تحليل اراء عينة المبحوثين حول متغير المؤثرات الداخلية واستجاباتهم:

سيتم في هذه الفقرة عرض استجابة آراء عينة المبحوثين وتحليلها حول متغير المؤثرات الداخلية على وفق

نتائج التحليل بالبرامج المناسبة، والمتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاستجابات العينة ، ويشير الجدول (٣) الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات المتغير والذي يتضمن على النسب المئوية والاوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والتي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابات عينة المبحوثين .

جدول (٣) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المؤثرات الداخلية

ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		فقرات المؤثرات الداخلية				
1	i1	2.00	5.00	3.00	4.27	.66
2	i2	3.00	5.00	3.00	4.30	.62
3	i3	3.00	5.00	3.00	4.25	.58
4	i4	3.00	5.00	3.00	4.42	.58
5	i5	3.00	5.00	3.00	4.35	.59
	المعدل الكلي				4.31	.60

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

يتضح من الجدول (٣) بان الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير المؤثرات الداخلية قد بلغ (٤,٣١) والانحراف المعياري العام قدره (٠.٦٠) ومن ثم فان الوسط الحسابي العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على ان التغيرات التي تحدث في بيئة المعمل الداخلية حازت على اهتمام الافراد في المعمل البحوث، ويتضح من الجدول بان الفقرة (i4) قد حصلت على اعلى نسبة، كون الوسط الحسابي لها قد بلغ (٤,٤٢) وقد حصلت بعض الفقرات على نسب متذبذبة فيما بينها إذ تراوحت قيم الاوساط الحسابية لها بين [4.25 –4.35] وهي نسبة متقاربة نوعاً ما وجميعها اعلى من الوسط الفرضي.

ثالثاً: تحليل اراء عينة المبحوثين حول متغير التصدي للانهيار التنظيمي:

سيتم في هذه الفقرة عرض استجابة آراء عينة المبحوثين حول متغير التصدي للانهيار التنظيمي وتحليله على وفق نتائج التحليل بالبرامج المناسبة، والمتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات العينة، ويشير الجدول (٤) الى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير التصدي للانهيار التنظيمي، الذي يتضمن النسب المئوية والاوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري ،التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابات عينة المبحوثين .

جدول (٤) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد التصدي للانهيار التنظيمي

ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	فقرات العناصر الداخلية					
1	i1	3.00	5.00	3.00	4.25	.67
2	i2	3.00	5.00	3.00	4.13	.66
3	i3	2.00	5.00	3.00	4.36	.75
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	فقرات العناصر البشرية					
1	I4	2.00	5.00	3.00	4.14	.77
2	I5	2.00	5.00	3.00	4.05	.77
3	I6	2.00	5.00	3.00	4.22	.78
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

فقرات العناصر المالية						
1	I7	2.00	5.00	3.00	4.14	.62
2	I8	2.00	5.00	3.00	4.17	.82
3	I9	2.00	5.00	3.00	4.16	.68
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فقرات العناصر الهيكلية						
1	I10	1.00	5.00	3.00	4.00	.97
2	I11	1.00	5.00	3.00	3.94	.96
3	I12	2.00	5.00	3.00	4.16	.83
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فقرات العناصر الخارجية						
1	I13	2.00	5.00	3.00	4.05	.70
2	I14	3.00	5.00	3.00	4.30	.67
3	I15	2.00	5.00	3.00	4.17	.82

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

وبقدر تعلق الامر للتصدي للانهيار التنظيمي فان هكذا موضوع يمكن ان يعبر عنه من خلال حزمة من المؤثرات الداخلية مع بعض المؤثرات الخارجية كما هو واضح في ادناه:

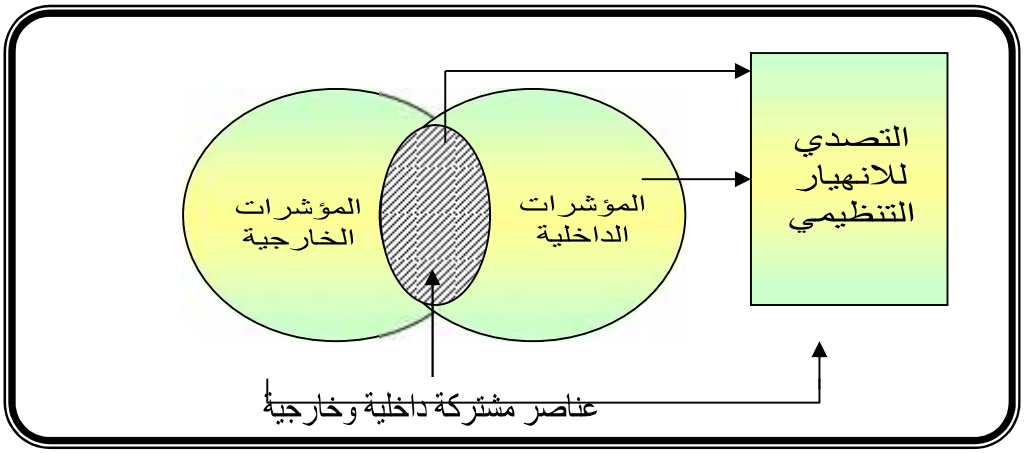

علما بأن التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss يكشف عن مؤثرات احصائية واضحة لهكذا حالة كما في الجدول رقم (٥).

جدول (٥) الوصف الاحصائي لأبعاد التصدي للانهيار التنظيمي

ت	الابعاد المستقلة*	الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	النسبة المئوية	ترتيب الابعاد
1	العناصر الداخلية	4.24	.69	.848	1
2	العناصر البشرية	4.13	.77	.826	4
3	العناصر المالية	4.15	.70	.83	3
٤	العناصر الهيكلية	4.03	.92	.806	5
٥	العناصر الخارجية	4.17	.73	.834	2
6	إجمالي التصدي للانهيار التنظيمي	4.14	.76	.82	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

وفيما يأتي عرض لأهم النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول كل متغير من متغيرات التصدي للانهيار التنظيمي:

١- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول متغير العناصر الداخلية :

ويتضح من الجدول (٥) بان الوسط الحسابي العام لمتغير العناصر الداخلية قد بلغ (٤,٢٤) والانحراف المعياري العام قدره (.٦٩) ونسبة مئوية بلغت (٠,٨٤)، ومن ثم فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على ان جودة المنتجات وكفاءة المنتج يزيد من القدرة التنافسية للمعمل قيد الدراسة ومن ثم ينعكس بالإيجاب على الاداء. ويتضح من الجدول بان الفقرة (i3) قد حصلت على أعلى نسبة، اذ بلغ الوسط الحسابي (٤,٣٦)

فيما حصلت الفقرتين على اوساط حسابية [٤,٢٥ – ٤,١٤] وهي نسبة جيدة.

٢- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول متغير العناصر البشرية :

ويتضح من الجدول (٥) بان الوسط الحسابي العام لبعد العناصر البشرية قد بلغ (٤,١٣) والانحراف المعياري العام قدره (.٧٧) ,ونسبة مئوية بلغت (٠,٨٢)، ومن ثم فان الوسط الحسابي العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على ان استقطاب المواهب والعمل على حل الصراعات بين الافراد في المعمل قيد الدراسة له تأثير ايجابي على تحقيق اداء افضل.

ويتضح من الجدول بان الفقرة (i6) قد حصلت على اعلى نسبة، اذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (٤,١٧). فيما حصلت الفقرتين الأخرى قيم الاوساط الحسابية [٤,١٤ – ٤,٠٥] وهي نسبة جيدة.

٣- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول العناصر المالية :

ويتضح من الجدول (٥) بان الوسط الحسابي العام لبعد العناصر المالية قد بلغ (٤,١٥) والانحراف المعياري العام قدره (.٧٠) ,ونسبة مئوية بلغت (83.)، ومن ثم فان الوسط الحسابي العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على ان لمصادر التمويل أثراً ايجابي على رفع الاداء للمعمل قيد الدراسة.

ويتضح من الجدول بان الفقرة (i8) قد حصلت على أعلى نسبة، اذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (٤,١٧). فيما حصلت الفقرتين الأخرى قيم الاوساط الحسابية [٤,١٦ – ٤,١٤] وهي نسبة جيدة.

٤- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول العناصر الهيكلية (التنظيم والادارة للعملية الانتاجية) :

ويتضح من الجدول (٥) بان الوسط الحسابي العام لمتغير العناصر الهيكلية قد بلغ (٤,٠٣) والانحراف المعياري العام قدره (.٩٢) ونسبة مئوية بلغت (.٨٠)، ومن ثم فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على ان وجود رؤية واضحة يكثف الجهود لتحقيق الاهداف المرجوة، ويتضح من الجدول بان الفقرة (i12) قد حصلت على اعلى نسبة، اذ بلغ الوسط الحسابي (٤,١٦). فيما حصلت الفقرتين الأخرى قيم الاوساط الحسابية [٤,٠٠ – ٣,٩٤] وهي نسبة جيدة.

٥- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول العناصر الخارجية :

ويتضح من الجدول (٥) بان الوسط الحسابي العام متغير العناصر الخارجية قد بلغ (٤,١٧) والانحراف المعياري العام قدره (.٧٣) ونسبة مئوية بلغت (٠,٨٣)، ومن ثم فان الوسط الحسابي العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي (٣) مما يدل على ان العوامل الخارجية المتمثلة بالقوى السياسية والاقتصادية والتنافسية قد لفتت انتباه عينة الدراسة كونها تنعكس على الاداء المتحقق، ويتضح من الجدول بان الفقرة (i14) قد حصلت على اعلى نسبة، اذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (٤,٣٠). فيما حصلت الفقرتين الأخرى قيم الاوساط الحسابية [٤,١٧ – ٤,٠٥] وهي نسبة جيدة .

ولغرض المقارنة بين ابعاد التصدي للانهيار التنظيمي فقد تبين بان العناصر الداخلية كانت الاعلى حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٤,٢٤) وهذا يدل على ضرورة رفع الكفاءة الانتاجية على وفق مواصفات تضاهي المنتج العالمي وبخلافه لا يمكن تحقيق الاداء الذي يضمن بقاء المعمل في عالم الاعمال.

رابعا: التحليل العاملي التوكيدي:

إن التحليل العاملي التوكيدي "عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية، التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات المتعلقة بظاهرة معينة"، ويبدأ التحليل العاملي ببناء مجموعة جديدة من المتغيرات المحددة على العلاقات في مصفوفة الارتباط إذ يحول مجموعة المتغيرات إلى مجموعات جديدة من المتغيرات المركبة أو المكونات الأساسية التي ترتبط كل منها بالأخرى ارتباطاً عالياً ، ويجري وضع توافيق خطية

للمتغيرات على أساس العوامل التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل، ويشكل التوافيق الأفضل للمكونات الأساسية الأولى العامل الأول ، كما يحدد التوافيق للمكونات الأساسية الثانية لتغير التباين غير المحسوب في العامل الأول يحدد العامل الثاني ، ويمكن إن يكون هناك عامل ثالث ورابع وهكذا تستمر العملية، حتى تصبح جميع التباينات محسوبة ، إذ يتم إيقاف العملية بعد استخراج عدد قليل من العوامل (جودة ،٢٠٠٩: ١٥٩).

وقد اعتمدت الدراسة على النسب المستخرجة بأسلوب تحليل العوامل الأساسية (Principals Component Analysis) باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS 20) لبناء نموذج التحليل العاملي التوكيدي من خلال طريقة المكونات الرئيسة الاعتيادية، التي في ضوئها تجري عملية تحديد نسب التشبع لكل فقرة ،ويذكر (Hair et al, 2010, 116) نسب التشبع للفقرة هي ٥٠% لذا تم اعتماد هذه النسبة في التعرف على ان الفقرة حققت نسب تشبع مقبولة ام لا .

وتتكون هذه الدراسة من ثلاثة متغيرات وهي المتغيرات المستقل المؤثرات الخارجية والمؤثرات الداخلية والمتغير التابع هو التصدي للانهيار التنظيمي كما موضح في مخطط الدراسة الفرضي، وسيجري التحليل العاملي لكل متغير وكالاتي :

اولا: التحليل العاملي لمتغير المؤثرات الخارجية :

إن المؤثرات الخارجية كمتغير مستقل يتكون من خمس ابعاد فرعية (المؤثرات السياسية والتشريعية، العوامل الاقتصادية، المؤثرات التكنولوجية، المؤثرات الاجتماعية و المؤثرات البيئية)،

ويلاحظ أَن جميع فقرات المؤثرات الخارجية حققت نسب تشبع متميزة أي انها أكبر من نسبة ٥٠% والتي سيتم توضيحها في جدول (٦) مع التأكيد على معامل الفا كرونباخ لمعرفة هل هذا المقياس يمتاز بالثبات ام لا؟ أي لو تم تكرار جمع المعلومات من العينة نفسها يعطي نفس القيم ام لا؟

جدول (٦) نسب التشبع وقيم الفا كرونباخ لمتغير المؤثرات الخارجية

المتغيرات الفرعية	الفقرات	التقديرات Estimate	قبول ام رفض	الفا كرونباخ
المؤثرات السياسية والتشريعية	i1	٠.٦٧	قبول	0.71
	i2	0.71	قبول	
	i3	0.81	قبول	
	i4	0.86	قبول	
	i5	٠.٦٦	قبول	
	i6	٠.٦٩	قبول	
العوامل الاقتصادية	I7	0.72	قبول	0.77
	I8	0.69	قبول	
	I9	0.75	قبول	
	I10	0.67	قبول	
	I11	0.76	قبول	
	I12	0.68	قبول	
المؤثرات التكنولوجية	I13	0.75	قبول	0.81
	I14	0.66	قبول	
	I15	0.85	قبول	
	I16	0.64	قبول	

	I17	0.73	قبول	
	I18	0.78	قبول	
المؤثرات الاجتماعية	I19	0.67	قبول	٠,٧٩
	I20	0.71	قبول	
	I21	0.66	قبول	
	I22	0.73	قبول	
	I23	0.83		
	I24	0.79	قبول	
المؤثرات البيئية	I25	0.75	قبول	٠,٧٨
	I26	0.62	قبول	
	I27	0.83	قبول	
	I28	0.65	قبول	
	I29	0.89	قبول	
معامل Alpha للمؤثرات الخارجية				٠,٧٨

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

وحسب نتائج الجدول (٦) اتضح ان فقرات مقياس المؤثرات الخارجية متناسقة حسب نسب التشبع او التقديرات، التي سجلت نسب اكبر من ٥٠%، كما ان نسب الفا كرونباخ بلغت أكثر من ٦٨% لذا هي مقبولة أي: إن المقياس يمتاز بالثبات.

ثانيا: التحليل العاملي لمتغير المؤثرات الداخلية:

إن المؤثرات الداخلية بوصفها متغيراً ثابتاً تتكون من خمسة فقرات ويلاحظ إن جميع فقرات المؤثرات الداخلية حققت نسب تشبع متميزة أي انها أكبر من نسبة ٥٠% والتي سيتم توضيحها في الجدول (٧) مع التأكيد على معامل الفا كرونباخ لمعرفة هل هذا المقياس يمتاز بالثبات أي لو تم تكرار جمع المعلومات من العينة نفسها او قريبة منها يعطي نفس القيم ام لا؟

جدول (٧) نسب التشبع وقيم الفا كرونباخ لمتغير المؤثرات الداخلية

المتغيرات الفرعية	الفقرات	التقديرات ECOtiEate	قبول ام رفض	الفا كرونباخ
المؤثرات الداخلية	i1	٠.٦٦	قبول	0.77
	i2	0.76	قبول	
	i3	0.74	قبول	
	i4	0.77	قبول	
	i5	0.82	قبول	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

ثالثا: التحليل العاملي لمتغير التصدي للانهيار التنظيمي:

إن التصدي للانهيار التنظيمي كمتغير تابع يتكون من خمسة ابعاد فرعية (العناصر الداخلية، العناصر البشرية،العناصر المالية، العناصر الهيكلية والعناصر الخارجية)، وتم اختبار التحليل العاملي لمقياس التصدي للانهيار التنظيمي وكانت النتيجة حسب الجدول (٨).

اذ يلاحظ ان جميع فقرات التصدي للانهيار التنظيمي حققت نسب تشبع متميزة أي انها أكبر من نسبة ٥٠% سيتم توضيحها في الجدول (٨) مع التأكيد على معامل الفا كرونباخ لمعرفة هل هذا المقياس يمتاز بالثبات أي لو تم تكرار جمع المعلومات من العينة نفسها او قريبة منها يعطي نفس القيم ام لا؟

جدول (٨) نسب التشبع وقيم الفا كرونباخ لمتغير التصدي للانهيار التنظيمي

المتغيرات الفرعية	الفقرات	التقديرات Estimate	قبول ام رفض	الفا كرونباخ
العناصر الداخلية	i1	0.73	قبول	0.81
	i2	0.71	قبول	
	i3	0.88	قبول	
العناصر البشرية	i4	0.78	قبول	0.78
	i5	٠.٧٤	قبول	
	i6	٠.٦٢	قبول	
العناصر المالية	i7	0.75	قبول	0.75
	i8	٠.٦٧	قبول	
	i9	0.72	قبول	
العناصر الهيكلية	i10	0.77	قبول	0.71
	i11	0.81	قبول	
	i12	0.77	قبول	
العناصر الخارجية	i13	0.76	قبول	0.79
	i14	٠.٦٥	قبول	
	i15	0.79	قبول	
معامل Alpha للتصدي للانهيار التنظيمي				0.78

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

وحسب نتائج الجدول (٨) اتضح ان فقرات مقياس التصدي للانهيار التنظيمي متناسقة من جهة حسب نسب التشبع او التقديرات، التي سجلت نسب اكبر من ٥٠% ، كما ان نسب الفا كرونباخ بلغت اكبر من ٦٨% لذا هي مقبولة أي ان المقياس يمتاز بالثبات.

خامسا: تحليل علاقات الارتباط Correlation Analysis

يهتم هذا المبحث بدراسة قوة واتجاه علاقات الارتباط بين المتغير المستقل (المؤثرات الخارجية والمؤثرات الداخلية) والمتغير التابع (التصدي للانهيار التنظيمي)، اذ اعتمدت الباحثة معامل الارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين متغيراتها.

١. تحليل علاقات الارتباط للفرضيات الفرعية:

فيما يأتي عرض ومناقشة تفصيلية لنتائج اختبار علاقات الارتباط للفرضيات الفرعية بين متغيرات الدراسة وكالاتي:

نصت الفرضية الرئيسة الاولى على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية موجبة بين المؤثرات الخارجية والداخلية والتصدي للانهيار التنظيمي على المستوى الكلي) وتفرعت عن هذه الفرضية سبع فرضيات فرعية سيجري اختبارها كما ورودها بمخطط الدراسة الفرضي:

جدول (٩) مصفوفة علاقات الارتباط

ت	البعد التابع / الابعاد المستقلة	التصدي للانهيار التنظيمي	
		معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المؤثرات السياسية والتشريعية	٠,٣٠	٠,٠٠٣
2	العوامل الاقتصادية	٠,٣٧	٠,٠٠٢
3	المؤثرات التكنولوجية	٠,٥٣	٠,٠٠٠
4	المؤثرات الاجتماعية	٠,١٧	٠,١٦٤
٥	المؤثرات البيئية	٠,٢٥	٠,٠٣٧

	إجمالي المؤثرات الخارجية	٠,٥٣	٠,٠٠٠
	اجمالي المؤثرات الداخلية	٠,٦٤	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة الالكترونية

N=٦٨

اولا: الفرضية الفرعية الاولى: افادت هذه الفرضية وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية موجبة بين المؤثرات السياسية والتشريعية والتصدي للانهيار التنظيمي على المستوى الكلي.

وبعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين ومن خلال تطبيق معامل الارتباط ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (١٠):

جدول (١٠) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المؤثرات السياسية والتشريعية والتصدي للانهيار التنظيمي

المتغير التابع / المتغير المستقل	التصدي للانهيار التنظيمي				
	معامل الارتباط	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى المعنوية
المؤثرات السياسية والتشريعية	٠,٣٠	٦٧	١,٦٥٨	٣,٠٣٢	٠,٠٠٣

المصدر: اعتماد الباحثة على مخرجات الحاسوب

n= ٦٨

ويتضح من خلال جدول (١٠) أن علاقة الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (٠,٣٠) وموجبة، وبهدف التحقق من معنوية العلاقة بين هذين المتغيرين، جرى اختبار معنوية معامل الارتباط بمقياس (t) وظهرت أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.003) وبحدود ثقة (0.95)، وهذا يؤكد معنوية العلاقة بين المتغيرين على مستوى الدراسة، وحسب هذه النتائج لا ترفض هذه الفرضية.

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية: افادت هذه الفرضية وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية موجبة بين العوامل الاقتصادية والتصدي للانهيار التنظيمي على المستوى الكلي. وبعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين ومن خلال تطبيق معامل الارتباط ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (١١):

جدول (١١) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين العوامل الاقتصادية والتصدي للانهيار التنظيمي

المتغير التابع / المتغير المستقل	التصدي للانهيار التنظيمي				
	معامل الارتباط	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى المعنوية
العوامل الاقتصادية	٠,٣٧	٦٧	١,٦٥٨	٣,٢٧١	٠,٠٠٢

المصدر : اعتماد الباحثة على مخرجات الحاسوب n= ٦٨

ويتضح من خلال جدول (١١) أن علاقة الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (٠,٣٧) وهي علاقة موجبة ،وبهدف التحقق من معنوية العلاقة بين هذين المتغيرين، جرى اختبار معنوية معامل الارتباط بمقياس (t) وظهرت أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.002) وبحدود ثقة (0.95)، وهذا يؤكد معنوية العلاقة بين المتغيرين على مستوى الدراسة، وحسب هذه النتائج لا ترفض هذه الفرضية.

ثالثا: الفرضية الفرعية الثالثة: افادت هذه الفرضية وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية موجبة بين المؤثرات التكنولوجية والتصدي للانهيار التنظيمي على المستوى الكلي.

وبعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين ومن خلال تطبيق معامل الارتباط ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (١٢):

جدول (١٢) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المؤثرات التكنولوجية والتصدي للانهيار التنظيمي

المتغير التابع / المتغير المستقل	التصدي للانهيار التنظيمي				
	معامل الارتباط	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى المعنوية
المؤثرات التكنولوجية	٠,٥٣	٦٧	١,٦٥٨	٥,٠٣٢	٠,٠٠٠

المصدر: اعتماد الباحثة على مخرجات الحاسوب n= ٦٨

ويتضح من خلال جدول (١٢) أن علاقة الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (٠,٥٣) وهي علاقة طردية، وبهدف التحقق من معنوية العلاقة بين هذين المتغيرين، جرى اختبار معنوية معامل الارتباط بمقياس (t) وظهرت أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.00) وبحدود ثقة (0.95)، وهذا يؤكد معنوية العلاقة بين المتغيرين على مستوى الدراسة، وحسب هذه النتائج لا ترفض هذه الفرضية.

رابعاً: الفرضية الفرعية الرابعة: افادت هذه الفرضية وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية موجبة بين المؤثرات الاجتماعية والتصدي للانهيار التنظيمي على المستوى الكلي. وبعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين ومن خلال تطبيق معامل الارتباط ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (١٣):

جدول (١٣) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المؤثرات الاجتماعية والتصدي للانهيار التنظيمي

المتغير التابع / المتغير المستقل	التصدي للانهيار التنظيمي				
	معامل الارتباط	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى المعنوية
المؤثرات الاجتماعية	٠,١٧	٦٧	١,٦٥٨	١,٤٠٩	٠,١٦٤

المصدر: اعتماد الباحثة على مخرجات الحاسوب

n= ٦٨

ويتضح من خلال جدول (١٣) أن علاقة الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (٠,١٧) وهي علاقة طردية، وبهدف التحقق من معنوية العلاقة بين هذين المتغيرين، جرى اختبار معنوية معامل الارتباط بمقياس (t) وظهرت أن قيمة (t) المحسوبة [redacted] من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.164) وبحدود ثقة (0.95)، وهذا يؤكد ضعف معنوية العلاقة بين المتغيرين على مستوى الدراسة، وحسب هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

خامساً: الفرضية الفرعية الخامسة: افادت هذه الفرضية وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية موجبة بين المؤثرات البيئية والتصدي للانهيار التنظيمي على المستوى الكلي.

وبعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين ومن خلال تطبيق معامل الارتباط ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (١٤):

جدول (١٤) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المؤثرات البيئية والتصدي للانهيار التنظيمي

المتغير التابع / المتغير المستقل	التصدي للانهيار التنظيمي				
	معامل الارتباط	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى المعنوية
المؤثرات البيئية	٠,٢٥	٦٧	١,٦٥٨	٢,١٢٩	٠,٠٣٧

المصدر: اعتماد الباحثة على مخرجات الحاسوب

n= ٦٨

ويتضح من خلال جدول (١٤) أن علاقة الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (٠,٦٨) وهي علاقة طردية ، وبهدف التحقق من معنوية العلاقة بين هذين المتغيرين، جرى اختبار معنوية معامل الارتباط بمقياس (t) وظهرت أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.037) وبحدود ثقة (0.95)،

وهذا يؤكد معنوية العلاقة بين المتغيرين على مستوى الدراسة، وحسب هذه النتائج لا ترفض هذه الفرضية.

٢. تحليل علاقات الارتباط للفرضيات الرئيسية:

اولا: الفرضية الرئيسة الأولى: بعد ما تم اختبار الفرضيات الفرعية سيتم اختبار الفرضية الرئيسة للمتغيرات الرئيسة للدراسة ،حيث افادت هذه الفرضية وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية موجبة بين المؤثرات الخارجية والتصدي للانهيار التنظيمي على المستوى الكلي. وبعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين ومن خلال تطبيق معامل الارتباط ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (١٥):

جدول (١٥) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المؤثرات الخارجية والتصدي للانهيار التنظيمي

المتغير التابع / المتغير المستقل	التصدي للانهيار التنظيمي				
	معامل الارتباط	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى المعنوية
المؤثرات الخارجية	٠,٥٣	٦٧	١,٦٥٨	5.107	٠,٠٠٠

المصدر : اعتماد الباحثة على مخرجات الحاسوب

n=68

ويتضح من خلال جدول (١٥) أن علاقة الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (٠,٥٣) وهي علاقة موجبة ، وبهدف التحقق من معنوية العلاقة بين هذين المتغيرين، جرى اختبار معنوية معامل الارتباط بمقياس (t) وظهرت أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.00) وبحدود ثقة (0.95)، وهذا يؤكد معنوية العلاقة بين المتغيرين على مستوى الدراسة، وحسب هذه النتائج لا ترفض هذه الفرضية.

ثانيا: الفرضية الرئيسة الثانية: بعد ما تم اختبار الفرضيات الفرعية سيتم اختبار الفرضية الرئيسة للمتغيرات الرئيسة للدراسة، حيث افادت هذه الفرضية وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية موجبة بين المؤثرات الداخلية والتصدي للانهيار التنظيمي على المستوى الكلي.

وبعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين ومن خلال تطبيق معامل الارتباط ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (١٦):

جدول (١٦) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المؤثرات الداخلية والتصدي للانهيار التنظيمي

المتغير التابع / المتغير المستقل	التصدي للانهيار التنظيمي				
	معامل الارتباط	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى المعنوية
اجمالي المؤثرات الداخلية	0.64	67	1.658	6.708	٠,٠٠٠

المصدر : اعتماد الباحثة على مخرجات الحاسوب

n=68

ويتضح من خلال جدول (١٦) أن علاقة الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (٠,٦٤) وهي علاقة موجبة، وبهدف التحقق من معنوية العلاقة بين هذين المتغيرين، جرى اختبار معنوية معامل الارتباط بمقياس (t) وظهرت أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.00) وبحدود ثقة (0.95)، وهذا يؤكد معنوية العلاقة بين المتغيرين على مستوى الدراسة، وحسب هذه النتائج لا ترفض هذه الفرضية.

سادسا: نتائج علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة:

في المبحث السابق تم تحديد علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة ووجد ان هناك (٦) علاقات ذات دلالة إحصائية طردية من اصل (٧) علاقات ارتباط، ولكن لم يحدد تأثير هذه العلاقات، ففي هذا

المبحث سيتم مناقشة نتائج اختبار وتحليل علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وعلى وفق ما نصت عليه فرضية التأثير الرئيسة (بوجود تأثير ذات دلالة احصائية موجبة للمؤثرات الخارجية والداخلية في التصدي للانهيار التنظيمي على المستوى الكلي) والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وسيجري اختبارها تباعا على وفق ما ورد في مخطط الدراسة الفرضي:

نتائج اختبار علاقة التأثير للفرضية الرئيسة الثالثة.

يبين الجدول (١٦) نتائج اختبار علاقة التأثير بين المؤثرات الخارجية والتصدي للانهيار التنظيمي على وفق نتائج تحديد الانحدار البسيط بافتراض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمؤثرات الخارجية(X1) والتصدي للانهيار التنظيمي (Y) ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الأتية:

$$Y = a + \beta X1$$

حيث أن y = التصدي للانهيار التنظيمي.

X1 = المؤثرات الخارجية.

B = ميل المعادلة (مقدار التغير في y الذي يطرأ نتيجة تغير X1 وحدة).

a = ثابتة احصائية .

إن هذه المعادلة تبين أن التصدي للانهيار التنظيمي هو دالة للقيمة الحقيقة للمؤثرات الخارجية ،إن تقديرات هذه المعادلة ومؤشراتها الإحصائية قد حسبت على مستوى عينة الدراسة البالغة (68) وكانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين متغيري المؤثرات الخارجية والتصدي للانهيار التنظيمي كما يأتي:

التصدي للانهيار التنظيمي = (0.448) + (0.53) المؤثرات الخارجية

وفي أطار ذلك تم تحليل التباين (ANOVH) للمتغيرين وكانت النتائج كما في الجدول (٢٨).

الجدول (١٧) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين المؤثرات الخارجية والتصدي للانهيار التنظيمي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	R^2	F قيمة المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	4.879	4.879	0.28	57.052	0.000
الخطأ	66	12.348	.187			
المجموع	67	17.227				

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية.

أما جدول المعاملات فقد أشار الى القيم المبينة وكما يأتي:

جدول (١٨) نتائج اختبار علاقة تأثير المؤثرات الخارجية في التصدي للانهيار التنظيمي

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	.448	.728	0.53	.615	.541
المؤثرات الخارجية	.947	.185		5.107	.000

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من جدول تحليل التباين وجدول المعاملات للعلاقة بين المؤثرات الخارجية (X) ,التصدي للانهيار التنظيمي وعلى مستوى عينة الدراسة البالغة (٦٨) شخصاً، إن قيمة (t) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية (١,٦٥٨) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) وبدرجتي حرية (١،٦٦)، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (X1, Y) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكده قيمة احصائية (X1) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت (t =5.107)

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (a=0.448)، وهذا يعني أن هناك وجوداً مقداره(0.448 .) عندما تكون قيمة المؤثرات الخارجية يساوي صفراً.

أما قيمة الميل الحدي قد بلغ (β=0.53) والمرافقة لـ(X1) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (١) في المؤثرات الخارجية (X1) سيؤدي إلى تغير مقداره (0.53) في التصدي للانهيار التنظيمي.

كما أشارت قيمة معامل التحديد (R2) المعدلة إلى معامل مقداره (٠,٢٨)، بما يعني أن المؤثرات الخارجية (X1) تفسر نسبة (٠,٢٨) من التباين الحاصل في التصدي للانهيار التنظيمي، وان (0.72) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار، وهو مؤشر مقبول عن مقارنة قيمة (f) المحسوبة (٢٦,٠٧٧) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٣,٩١) في حدود ثقة(٠,٠٥) وفي ضوء هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

٢. اختبار الفرضيات الفرعية: بعد ما تم اختبار فرضية التأثير الرئيسة لا بد من اختبار مدى تأثير إبعاد المؤثرات الخارجية في التصدي للانهيار التنظيمي .

وعلى وفق هذه الفرضية فإن معادلة الانحدار المتعدد لمتغيرات المؤثرات الخارجية(X11, X12, X13, X14, X15) في التصدي للانهيار التنظيمي (y) بدلالة معادلة الانحدار المتعدد الآتية :

$$Y = a + \beta_{11}X_{11} + \beta_{12}X_{12} + \beta_{13}X_{13} + \beta_{14}X_{14} ++ \beta_{15}X_{15}$$

كانت معادلة الانحدار المتعدد للعلاقة بين المؤثرات الخارجية والتصدي للانهيار التنظيمي هي:

التصدي للانهيار التنظيمي = (1.333) + (0.11) المؤثرات السياسية والتشريعية+ (0.32) العوامل الاقتصادية + (0.52) المؤثرات التكنولوجية + (0.52) المؤثرات الاجتماعية + (0.52) المؤثرات البيئية.

في إطار هذه الصياغة فان جدول تحليل التباين أسفر عن نتائج جرى في ضوئها تحليل التباين بين هذه العلاقات وكما موضح في الجدول (١٩).

جدول (١٩) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين المؤثرات الخارجية والتصدي للانهيار التنظيمي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	R^2	F قيمة المحسوبة	مستوى الاحصائية
الانحدار	5	5.712	1.142	0.33	6.151	0.000
الخطأ	62	11.515	.186			
المجموع	67	17.227				

المصدر : نتائج الحاسبة الالكترونية.

أما جدول (٢٠) فقد أشار الى القيم المبينة وكما يأتي:

الجدول (٢٠) نتائج اختبار علاقات التأثير بين المؤثرات الخارجية والتصدي للانهيار التنظيمي

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى الاحصائية
	معامل بيتا	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	.736	.739		.995	.323
المؤثرات السياسية والتشريعية	.259	.129	.26	2.008	.036
العوامل الاقتصادية	.418	.204	.41	2.046	.006
المؤثرات التكنولوجية	.473	.142	.42	3.327	.001
المؤثرات الاجتماعية	.095	.102	.10	.930	.356
المؤثرات البيئية	.136	.107	.14	1.269	.209

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية.

يتضح من جدول (٢٠) تحليل التباين وجدول المعاملات للعلاقة بين المؤثرات الخارجية (X_{11}, X_{12}, X_{13}, X_{14}, X_{15}) والتصدي للانهيار التنظيمي وعلى مستوى عينة الدراسة البالغة (٦٨) شخصاً، أن قيمة (F) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية (٣,٩١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) وبدرجتي حرية (٦٢،٥)، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (X , Y) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكده قيمة احصائية (X) وعلى وفق اختبار (t) المحسوبة للأبعاد فقد بلغت (tx_1 =٢,٠٠٨, tx_2 =٢,٠٤٦, tx_3 =٣,٣٢٧, tx_4 =٠,٩٣٠, tx_5 =١,٢٦٩) وعند مقارنتها بقيمها الجدولية (١,٦٤٥) يتضح ان قيم (t) المحسوبة اكبر من قيمها الجدولية البالغة (١,٦٥٨) للمؤثرات السياسية والتشريعية والعوامل الاقتصادية والمؤثرات التكنولوجية، الا قيمة (t) المحسوبة للمؤثرات الاجتماعية والبيئية كانت صغيرة مقارنةً بالقيمة الجدولية.

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (a=٠,٧٣٦)، وهذا يعني أن هناك وجوداً للتصدي للانهيار التنظيمي مقداره(٠,٧٣٦) عندما تكون قيمة ابعاد المؤثرات الخارجية تساوي صفراً.

أما قيمة الميل الحدي للمؤثرات السياسية والتشريعية قد بلغ ($\beta 1_1$=٠,٢٦) والمرافقة لـ(X_{11}) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (١) في المؤثرات السياسية والتشريعية (X_{11}) سيؤدي إلى تغير ايجابي مقداره (٠,٢٦) في التصدي للانهيار التنظيمي.

أما قيمة الميل الحدي للعوامل الاقتصادية قد بلغ (β_{12}=٠,٤١) والمرافقة لـ(X_{12}) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (١) في العوامل الاقتصادية (X12) سيؤدي إلى تغير ايجابي مقداره (٠,٤١) في التصدي للانهيار التنظيمي.

كما قيمة الميل الحدي للمؤثرات التكنولوجية قد بلغ (β_{13}=٠,٤٢) والمرافقة لـ(X_{13}) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (١) في المؤثرات التكنولوجية (X13) سيؤدي إلى تغير ايجابي مقداره (٠,٤٢) في التصدي للانهيار التنظيمي.

كما قيمة الميل الحدي للمؤثرات الاجتماعية قد بلغ (β_{14}=٠,١٠) والمرافقة لـ(X_{14}) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (١) في المؤثرات الاجتماعية (X14) سيؤدي إلى تغير ايجابي مقداره (٠,١٠) في التصدي

للانهيار التنظيمي.

اما قيمة الميل الحدي للمؤثرات البيئية قد بلغ (β_{13}=٠,١٤) والمرافقة لـ(X_{15}) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (١) في المؤثرات البيئية (X15) سيؤدي إلى تغير ايجابي مقداره (٠,١٤) في التصدي للانهيار التنظيمي.

لقد أشارت قيمة معامل التحديد (R^2) المعدلة إلى معامل مقداره (٠,٣٣)، بما يعني أن المؤثرات الخارجية من خلال ابعادها تفسر (٠,٣٣) من التباين الحاصل في التصدي للانهيار التنظيمي، وأن (0.67) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار وهو مؤشر مقبول حسب مستوى المعنوية لقيمة (F) وهي (٠,٠٠٠) أي اقل من مستوى المعنوية التي حددتها الباحثة (٠,٠٥).

وعلى اساس هذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية المتعلقة بالمؤثرات السياسية والتشريعية والعوامل الاقتصادية والمؤثرات التكنولوجية، وترفض فرضية المؤثرات الاجتماعية والبيئية على مستوى هذه الدراسة نتائج اختبار علاقة التأثير للفرضية الرئيسة الرابعة.

يبين الجدول (٣٢) نتائج اختبار علاقة التأثير بين المؤثرات الداخلية والتصدي للانهيار التنظيمي على وفق نتائج تحديد الانحدار البسيط بافتراض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمؤثرات الداخلية (X2) والتصدي للانهيار التنظيمي (Y) ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الأتية:

$$Y = a + \beta X2$$

حيث أن y = التصدي للانهيار التنظيمي.

X2 = المؤثرات الداخلية.

B = ميل المعادلة (مقدار التغير في y الذي يطرأ نتيجة تغير X2 وحدة).

a = ثابتة إحصائية .

إن هذه المعادلة تبين أن التصدي للانهيار التنظيمي هو دالة للقيمة الحقيقة للمؤثرات الداخلية، إن تقديرات هذه المعادلة ومؤشراتها الإحصائية قد حسبت على مستوى عينة الدراسة البالغة (68) وكانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين متغيري المؤثرات الداخلية والتصدي للانهيار التنظيمي كما يأتي:

التصدي للانهيار التنظيمي = (0.811) + (0.64) المؤثرات الداخلية

وفي إطار ذلك تم تحليل التباين (ANOVH) للمتغيرين وكانت النتائج كما في الجدول (٢١).

الجدول (٢١) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين المؤثرات الداخلية والتصدي للانهيار التنظيمي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	6.984	6.984	0.40	44.998	0.000
الخطأ	66	10.243	.155			
المجموع	67	17.227				

المصدر: نتائج الحاسبة الالكترونية.

أما جدول المعاملات فقد أشار الى القيم المبينة وكما يأتي:

جدول (٢٢) نتائج اختبار علاقة تأثير المؤثرات الداخلية في التصدي للانهيار التنظيمي

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطا المعياري	بيتا		
الثابت	.811	.501		1.620	.110
المؤثرات الداخلية	.773	.115	.64	6.708	.000

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من جدول تحليل التباين وجدول المعاملات للعلاقة بين المؤثرات الداخلية (X2), التصدي للانهيار التنظيمي وعلى مستوى عينة الدراسة البالغة (٦٨) شخصاً، إن قيمة (t) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية (١,٦٥٨) وبمستوى احصائية (٠,٠٥) وبدرجتي حرية (١،٦٦)، وهذا يدل على أن منحنى

الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (X2, Y) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكده قيمة احصائية (X2) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت (t =6.708)

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (a=0.811)، وهذا يعني أن هناك وجوداً مقداره(0.811 .) عندما تكون قيمة المؤثرات الداخلية يساوي صفراً.

أما قيمة الميل الحدي قد بلغ (β=0.64) والمرافقة لـ(X2) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (١) في المؤثرات الداخلية (X2) سيؤدي إلى تغير مقداره (0.64) في التصدي للانهيار التنظيمي.

كما أشارت قيمة معامل التحديد (R2) المعدلة إلى معامل مقداره (٠,٤٠)، بما يعني أن المؤثرات الداخلية (X2) تفسر نسبة (٠,٤٠) من التباين الحاصل في التصدي للانهيار التنظيمي، وان (0.60) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار، وهو مؤشر مقبول عن مقارنة قيمة (f) المحسوبة (٤٤,٩٩٨) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٣,٩١) في حدود ثقة (٠,٠٥) وفي ضوء هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

١- ان التصدي للانهيار التنظيمي في منظمات الاعمال عينة الدراسة يتطلب تحديد وتشخيص المنظمة بشكل دقيق للوقوف على اسباب الانهيار وهل هذه الاسباب مرتبطة بمؤثرات خارجية أم مؤثرات داخلية.

٢- يمكن الكشف عن المنظمة المتجهة للانهيار التنظيمي بعد اجراء عمليات التحليل الكمي لاستمارة الاختبار، حيث كان ذلك هو معمل اطارات بابل، فقد كانت حصيلة الاختبار ٢٥٪ ، وبذلك كانت محط اهتمام الباحثة في تحديد متطلبات التصدي لهذا الانهيار والتي يفترض ان تعتمد من قبل ادارة المعمل.

٣- يمكن الوقوف على طبيعة تأثير كل من عوامل مؤثرات البيئة الخارجية وعوامل مؤثرات البيئة الداخلية وتم حساب ذلك احصائيا وكميا لاجل تحديد وترتيب شدة وقوة هذه المؤثرات من اجل التصدي بشكل علمي لها تمهيدا نحو دعم توجهات المنظمة في مقابل الانهيار التنظيمي.

٤- من خلال تقويم واقع الحال استنتجت الباحثة ان معمل اطارات بابل بحاجة الى وقفة جدية من وزارة الصناعة وكذلك من الشركة العامة للصناعات المطاطية لأجل دعمه في مواجهة الانهيار التنظيمي حيث

تشير الى ذلك الارقام والتحليلات الاحصائية المستنبطة من الاستبانة التي تم توزيعها على العاملين في المعمل المذكور.

٥- من خلال تقويم واقع حال معمل اطارات بابل، تبين ان تحقيق الارباح يشكل عامل دعم مادي ومعنوي للمعمل المذكور حيث عامل مهم ايضا في التصدي لكافة ملامح الانهيار التنظيمي، لذلك لابد من البحث عن اسباب خفض تكاليف الانتاج بما يعزز الميزة التنافسية لمنتجات المعمل في ظل سياسة الاغراق السوقي الحالية.

ثانيا: التوصيات:

١- ضرورة الاستمرار بكافة الانشطة العلمية والعملية التي تؤدي في نهاية المطاف الى تحديد افاق مختلفة لتطوير واقع منظمات الاعمال في ظل حالة الاهمال والتردي للقطاع الاقتصادي بشكل عام.

٢- تنصح الباحثة معمل اطارات بابل بالتوجه نحو نظرية (منظمة الاعمال) التي تعتمد التمويل الذاتي والتي تستطيع ان تغطي تكاليفها من ايراداتها الذاتية، وتحقيق ذلك في حالة امكانية المنظمة الاعتماد على نشاطها في السوق الذي يستند الى قاعدة البقاء للأصلح في تحقيق الميزة التنافسية والذي سوف يضمن لها حصة سوقية مناسبة لتسويق منتجاتها المختلفة.

٣- ضرورة التواصل مع عمليات البحث عن رغبات وتطلعات الزبائن من خلال اجراء بحوث التسويق والمتعلقة بنوعية واحجام الاطارات المطلوبة بالنسبة للأنواع المختلفة من السيارات الحديثة وكذلك الامر مع الشاحنات الكبيرة والجرارات.

٤- ضرورة التواصل الفكري (العملي والعلمي) بين ادارة المعمل والاقسام العلمية في الجامعات وذلك من اجل التطوير والتحسين المستمر في العملية الانتاجية التي من شأنها ان تؤدي الى تطور ونمو المعمل وزيادة ايراداته ومن ثم الحد من عمليات التدهور والوقوف امام أي توجهات نحو الانهيار التنظيمي.

الهوامش:

* قد تظهر في اوقات اخرى اطراف مؤثرة، مثل هيئة النزاهة او اللجان المشكلة في مجلس النواب في كافة الاختصاصات او بالدرجة الاساس الاقتصادية والمالية.

(١) قدم الدكتور إبراهيم بن علم الملحم مؤلفه المشهور (علماء الإدارة ورواداها في العالم/سيرة ذاتية وإسهامات علمية وعملية) من خلالها المنظمة العربية للتنمية الإدارية/بحوث ودراسات، وذلك في سنة ٢٠٠٨ مقرها في القاهرة، قدم عرضا وافياً لما قدمه ما يزيد عن ١١٠ من علماء الإدارة، كان قد تخصص ما يقرب من ٦٥ منهم ومشكلات الإدارة العامة، وأبرزهم W. Wilson (١٨٥٦- ١٩٢٤) الذي يعرف بأنه ابو الادارة العامة وهو الرئيس ٢٨ للولايات المتحدة الامريكية. في حين ان ما يقرب من ٣٥عالم كان قد تخصص بفكر ادارة الاعمال وكان في مقدمتهم F.Tylor رائد الادارة العلمية وكذلك Alton Mayo (١٨٨٠- ١٩٤٩) الذي هو مؤسس منهجية العلاقات الانسانية في الصناعة ولمزيد من التفاصيل يمكن للقارئ الكريم مرجعة هذا الكتاب وتصفحه من خلال مخاطبة المنظمة المذكور على البريد الالكتروني: e-mail@arado.org.eg.

* تم تحديد هذه الأبعاد من خلال المعايشة لواقع منظمة الأعمال عينة الدراسة.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١. الفضل، مؤيد عبد الحسين،) ٢٠٠٨ "،) بحوث عمليات محاسبية"، دار اثراء للنشر، الرياض, السعودية.

٢. الفضل، مؤيد عبد الحسين، (٢٠٠٨)، "منهج كمي في ادارة الوقت، دار المريخ للنشر، الرياض- السعودية: ٢٠١.

٣. محمد، محمد جاسم، (٢٠١١)، "إدارة مخاطر الائتمان واثرها في منع الانهيار التنظيمي"، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء.

٤. علي، ابتهال فارس،(٢٠١٣)،"تحقيق الارقام القياسية للإنتاج في ظل المؤثرات البيئية الداخلية والخارجية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

١. Afrooz , Ahmed , Abdul Rahim , Khalid B. , Noor , Zalena Bt Mohd , & Chin , Lee , (2010) , " Human Capital and Laber Productivity in Food Industries of Iron" , International Journal of Economics and Finance , Vol. 2 , No.4 , pp. 47-51.

٢. Arshad, R., Razak, H. A., & Bakar, N. A. (2014). Assessing the Self-governance and Value Creation in Non-profit Organisations. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *145*, ٢٨٦-٢٩٣.

٣. -Arslan,G.,& Kivrak,S., (2008), Critical Factors to Company Success in the Construction Industry ,World Academy of Science , Engineering and Technology 45,pp.43-46.

٤. Attouni, M. A. K., & Mustaffa, C. S. (2014). How do non-profit organizations in Libya adopt and use social media to communicate with the society. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *155*, 92-97.

٥. -Cannon, Mark D.& Edmondson, Amy C.,(2005), Failing to Learn and Learning to Fail (Intelligently):How Great Organizations Put Failure to Work to Innovate and Improve, Long Range Planning 38 (2005) 299e319.

٦. -Carmeli,Abraham& Sheaffer,Zachary,(2009), HowLeadership Characteristics AffectOrganizational Decline and Downsizing, Journal of Business Ethics (2009) 86:363-378 , DOI 10.1007/s10551-008-9852-7.

٧. Carnegie, G. D., & O'Connell, B. T. (2014). A longitudinal study of the interplay of corporate collapse, accounting failure and governance change in Australia: Early 1890s to early 2000s. Critical Perspectives on Accounting, 25(6), 446-468.

٨. Celik,Mazlum&Turunc,omer&Begnirbas,Memduh,(2011), The role of organizational Trust, Burnout and Interpersonal Deviance for Achieving Organizational performance ,International Journal of Business and Management Studies,Vol3,No2,2011 ISSN :1309-8047.

٩. Cooper, M. C., & Ellram, L. M. (1993). Characteristics of supply chain management and the implications for purchasing and logistics strategy. The international journal of logistics management, 4(2), 13-24.

١٠. -Gorgin,Tayebeh,(2011),An Investigation of Burnout And its Relationship With Individual And Organizational Charactristics In Tax Offices and Custom Organization of Iran

,International Conference on Education and Management Technology IPCSIT vol.13 ,c (2011)IACSIT press ,Singapore.

١١. Goulet, Laurel R., and Margaret L. Frank. (2002) "Organizational commitment across three sectors: Public, non-profit, and for-profit." *Public Personnel Management*31.2: 201-٢١٠.

١٢. Halbesleben,JonathonR.B&Buckley,M.Ronald,(2004), Burnout in organizational Life,Journal of Managemant 2004 30(6)859-879.

١٣. Hull, C. E., & Lio, B. H. (2006). Innovation in non-profit and for-profit organizations: Visionary, strategic, and financial considerations. *Journal of change management*, *6*(1), 53-٦٥.

١٤. Hull, Clyde and Lio, Brian, "Innovation in non-profit and For-profit organizations: visionary, strategic, and financial considerations" (2006). Accessed from

١٥. Lester, et al, (2003), "Organizational Life Cycle: Afive – Stage Empirical Scale", the International Journal of Organizational Analysis, Vol. 11, No.4, p:339-354.

١٦. Liao Yao-Sheng, (2006), "The Effect of the Life – Cycle Stage of an Organization on the Relation between Corporate Control and Product Innovation", International Journal of Management, Vol.23, No.1

١٧. Liao, Chin – Nung,(2007), "Salesforce incentive within Organizational Life Cycle: A transaction cost analysis", Human Systems Management 26.

١٨. Mellahi, K., & Wilkinson, A. (2004). Organizational failure: a critique of recent research and a proposed integrative framework. International Journal of Management Reviews, 5(1), ٢١-٤١.

١٩. Pretorius, Marius (2008) "Critical variables of Business failure : A Review and classification framework", SAJEMS. NS 11, No.4, PP.408-430.

٢٠. Tomasic, R. (2002). Corporate collapse, crime and governance-Enron, Andersen and beyond. Andersen and Beyond.

٢١. Vaseghi, Payam & Vaseghi, Alireza,(2011),"Preferable Executives, Cognitive Style by Stage of the Organization Life Cycle, Global Journal of Business Research", Volume 5, Number 5.

٢٢. Walthall, T. B. (1982). The Failing Company Defense and Corporate Collapse: Probing for a Rational Approach to Business Failure. Geo. Mason UL Rev., 5, 51.

٢٣. Wu, S. I., & Hung, J. M. (2008). A performance evaluation model of CRM on non-profit organisations. Total Quality Management, 19(4), 321-342.

٢٤. Weitzel, W, & Jonsson, E. (1989). "Decline in Organizations: A Literature Integration and Extension," *Administrative Science Quarterly*, *34*: 91-109.

٢٥. James M.W. WONG and S. Thomas NG, Hong Kong," Company Failure in the Construction Industry: ACritical Review and a Future Research Agenda", Facing the Challenges – Building the Capacity Sydney, Australia, 11-16 April 2010.

٢٦. Lv؛ Jiefeng؛ Lu؛ Hairong؛٢٠١٢؛ Concept Car Design and Ability Training؛Physics Procedia 25 (2012) 1357 – 1361

٢٧. -Paul, Jerry& Chowdhury, Shamsud,(2005), Organizational Failure as aFailed Turnaround, Long Range Planning 38 (2005) 239e260.

٢٨. -Recker,G&Goldsby,M.G.&Neck,C.P.(2002),Organizational Survival Within a Declining Industry :An Analysis of Signal Sex Boarding School, The International Journal Educational Management,MCB UP Limited , Vol.16 No.3.

٢٩. -Scherer,Lisa L. ,Allen,Joseph A. & Harp,Elizabeth R. ,(2015) , An examination of volunteers' fit with theirorganization , burnout and spirituality, Burnout Research 3 (2016) 1–10.

٣٠. Serim؛ Hande؛ Demirbağ؛ Orkun؛ Yozgat؛ Uğur٢٠١٤؛The effects of employees' perceptions of competency models on employability outcomes and organizational citizenship behavior and the moderating role of social exchange in this effect؛Procedia – Social and Behavioral Sciences 150 (2014) 1101 – 1110.

٣١. Tement, Sara & Borza, Adrian and et al,(2012) "Burnout: Definition recognition and prevention".